الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة: محاسبة ومالية التخصص : التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

بعنوان:

التدقيق المحاسبي كأداة فعالة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة وحدة الذبح والتحويل بوقيرات

مقدمة من طرف الطالبة:

- بن دحمان مريم

تحت اشراف الأستاذ:

- الهاروشي خطاب

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	بن يمبنة كمال	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مقررا	الهاروشي خطاب	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مناقشا	معارفية طيب	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية:

2017-2016

كلمة الشكر

كلمة حقًا لا بد من قولها من لم يشكر الناس لا يشكر الله

و من هنا نبعث شكرنا للأستاذ الفاضل: الهاروشي خطاب على صبره

و على ما بذله من جهود لتقويم هذا البحث .

و نخص بشكرنا السيد المشرف على التربص

لكل ما بذله من مجهود لتوجيهنا و ما قدمه من نصائح و معلومات .

و إلى كل من بذل معنا جهدا و وفر لنا وقتًا

شكر الله سعيكم و أجزل لكم المثوبة و بارك الله فيكم و في أعمالكم

و جعلها الله خالصة لوجهه الكريم .....

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

و الصلاة و السلام على رسوله الكريم خير الأنام محمد

أهدي ثمرة جهدي إلى نور دربي والدتي الحبيبة

و الوالد العزيز و أخواتي

و إلى كل صديقاتي الكل بأسمائهم

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
الفهرس	I
فهرس الجداول والأشكال	IV
مقدمة عامة	**01**
الفصل الأول: العناصر النظرية الأساسية للتدقيق	
تمهيد	05
المبحث الأول:مدخل إلى التدقيق المحاسبي	**06**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي	06
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التدقيق المحاسبي	08
المطلب الثالث: أنواع التدقيق	10
المبحث الثاني: معايير التدقيق المتعارف عليها	**13**
المطلب الأول: المعايير العامة	13
المطلب الثاني: معايير العمل الميداني	15
المطلب الثالث: معايير إعداد التقرير	17
المبحث الثالث: المشاكل المرتبطة بالتدقيق	**20**
المطلب الأول: مستويات وأنواع مخاطر التدقيق	20
المطلب الثاني: الأخطاء والغش	22
المطلب الثالث: وسائل القضاء على الأخطاء وكيفية تصحيحها	24
خلاصة	26
الفصل الثاني: دور التدقيق في تحسين الأداء المالي للمؤسسة	
تمهيد	27
المبحث الأول: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	**27**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي	28
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية	30
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	32
المبحث الثاني: مسار تنفيذ التدقيق في المؤسسة الاقتصادية	**36**
المطلب الأول: طرق ووسائل التدقيق المحاسبي	36
المطلب الثاني: أدلة الإثبات	38
المطلب الثالث: أوراق العمل	40
المبحث الثالث: أثر التدقيق المحاسبي في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	**43**

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الأداء المالي ومتطلبات نجاحه	**43**
المطلب الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي بتحسين الأداء المالي في المؤسسة	**45**
المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي عن طريق التدقيق المحاسبي	**47**
خلاصة	**51**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية عن تحسين الأداء المالي بوحدة الذبح والتحويل بوقيرات	
تهميد	**52**
المبحث الأول: التقديم العام لمؤسسة ORAVIO	**53**
المطلب الأول: لمحة تارخية عن مؤسسة ORAVIO	**53**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ORAVIO	**54**
المطلب الثالث: التقديم بوحدة بوقيرات	**55**
المبحث الثاني: الاجراءات المتبعة في ادارة التدقيق بوحدة الذبح والتحويل بوقيرات	**58**
المطلب الأول: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء	**58**
المطلب الثاني: نشاط التدقيق في المؤسسة	**60**
المطلب الثالث: خطوات عمل المدقق	**61**
المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لوحدة بوقيرات	**62**
المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية	**62**
المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية للوحدة بواسطة النسب المالية	**67**
المطلب الثالث: تحليل التوازن المالي للوحدة	**70**
خلاصة	**72**
خاتمة عامة	**74**
قائمة المراجع	**77**

فهرس الجداول والأشكال

أولا: فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
I-01	التطور التاريخي التدقيق	07
I -02	التمييز بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	12
III -01	جانب الأصول للميزانية سنة 2015	62
III-02	جانب الخصوم للميزانية سنة 2015	63
III-03	جانب أصول الميزانية سنة 2016	64
III -04	جانب خصوم الميزانية سنة 2016	65
III-05	الميزانية المفصلة لسنتي 2015 و 2016	66
III-06	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015	67
III -07	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	67
III-08	نسب الهيكلة لسنتي 2015 و2016	67
III-09	نسب السيولة لسنتي 2015 و 2016	68
III -10	نسب النشاط لسنتي 2015 و 2016	69
III-11	نسب المردودية لسنتي 2015 و2016	69
III-12	راس المال العامل لسنتي 2015و 2016	70
III -13	احتياجات راس المال العامل لسنتي 2015 و 2016	71
III-14	الخزينة لسنتي 2015 و 2016	71

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
I-I	مخاطر التدقيق	21
II-01	علاقة التدقيقي المحاسبي بتحسين الأداء المالي	43
III -01	الهيكل البياني لاعادة هيكلة ONAB	53
III-02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ORAVIO	54
III-03	الهيكل التنظيمي لوحدة الذبح والتحويل بوقيرات	56

مقدمة عامة

منذ مطلع القرن التاسع عشر والعالم يشهد تحولات في المجال الاقتصادي وتطورا يواكب العصر في الوقت الذي كانت فيه جلى الشركات تعاني الافلاس والانهيار والتدهور رغم كبر حجمها وتشعب اعمالها إلا انها تعاني العجز في تأدية دورها بشكل طبيعي وقد فقدت مكانتها في سوق المنافسة وضعفت مردوديتها وساءت سمعتها وتراكمت ديونها وانتهى بها المطاف إلى الضعف في الاداء المالي بشكله العام، مهملة في ذلك توظيف خبراء التدقيق المحاسبي وعدم الأخذ بأرائهم وارشاداتهم، بعكس الدول التي اعطت اهمية بالغة لهذا الجانب حيث جعلت مؤسساتها يتطلعون لمواكبة التطورات الناتجة عن التنظيمات التي وفرتها مكاتب التدقيق واصبحت من اساساتها وسنت لها قوانين وشرعت لها نظم تسعى لازلية هاته المهنة الحساسة دافعتا بذلك اعبائها بشى انواعها محققة الربح والقدرة على المنافسة بوفرة انتاجها مسندة جميع نشاطاتها على التدقيق المحاسبي الذي يكشف عن الانحراف في بدايته وتقويمه قبل استفحاله، وبهذا يكون قد حسن الاداء في المؤسسة بكافة ابعاده منجدة هاته الاخيرة جلة مشاريعها محققة كل اهدافها ومحافظة على اصولها دافعة منافسيها بفضل التدقيق المحاسبي الذي كان هو الاداة الفعالة في نهوضها.

و مما سبق يتبادر إلى اذهاننا طرح الاشكالية التالية

1. **إشكالية الموضوع:**

كيف يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

تحت هذا السؤال المحوري والرئيسي، تندرج الأسئلة الفرعية:

- ماهي متطلبات نجاح عملية التدقيق؟
- ما علاقة التدقيق المحاسبي بتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- كيف يمكن معرفة الوضعية المالية للمؤسسة؟

2. **فرضيات الدراسة:**

بناءً على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تتوقف عملية نجاح التدقيق في اتباع المدقق المعايير المتعارف عليها للتدقيق المحاسبي.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة متكاملة مع التدقيق المحاسبي والأداء المالي في المؤسسة حيث يساهم التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرار وإدارة المخاطر وكذا محاربة الفساد المالي بالمؤسسة.

الفرضية الثالثة: يمكن معرفة الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق احدى مؤشرات تقييم الأداء المالي كتحليل النسب المئوية.

1. **أهداف الدراسة:**

يمكن تلخيص الأهداف التي يمكن الوصول إليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

- تقديم إطار نظري يحدد المفاهيم المتعلقة بالتدقيق المحاسبي و تقييم الأداء المالي؛
- تقييم أثر عملية التدقيق المحاسبي على تحسين الأداء المالي للمؤسسة؛
- تقديم نظرة واضحة ودقيقة للقارئ حول الدور الكبير للتدقيق المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية؛
- إظهار أهمية مؤشرات تقييم الأداء المالي في تحليل الوضعية المالية لوحدة الذبح والتحويل ببوقيراط؛

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيح دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة، باعتباره أداة فعالة في توفير المعلومات اللازمة ومدى صحتها ومصداقيتها، فهو يساعد إدارة المؤسسة على إدارة المخاطر واتخاذ القرارات الصائبة.

وتزداد أهمية هذه الدراسة بتزايد الاهتمام من طرف إطارات الإدارة العليا بالتدقيق المحاسبي خاصة بظهور وانتشار تقنيات تكنولوجيا المعلومات، التي ساهمت في تحديث وتسريع توفير المعلومة بشكل يسمح باستخدامها بفعالية.

3. أسباب ودوافع اختيار موضوع البحث:

هناك عدة أسباب أدت بنا إلى اختيار معالجة الموضوع دون غيره من المواضيع، فمنها أسباب شخصية وأخرى موضوعية:

أ – الأسباب الشخصية:

من بين الأسباب التي جعلتنا نهتم به هي:

- طبيعة مجال التخصص الذي أنتمي إليه وهو التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير، باعتبار دراسة هذا الموضوع من أهم محاوره؛
- الرغبة الذاتية والميل الشخصي لمعالجة ودراسة الموضوع يشمل في آن واحد جانب التدقيق المحاسبي كوظيفة إدارية ،و جانب آخر الذي يتمثل في تقييم الأداء المالي ؛
- شعوري بقدر من المسؤولية كباحث لدعم المؤسسات الجزائرية ببحوث تخص التدقيق المحاسبي وكذا تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية

ب- الأسباب الموضوعية:

من بين الأسباب التي جعلتنا نهتم بالموضوع:

- أهمية المعلومة التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة وضرورة التقييم الدائم للإجراءات المتبعة للحصول على معلومات موثوق فيها إلى جانب تفادي و اكتشاف أي شكل من أشكال الغش؛
- محاولة تقديم دراسة ملمة ببعض الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، وإضافتها إلى باقي الدراسات العلمية بالمكتبة الجامعية؛
- الشعور بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات التي يشهدها السوق الجزائري واشتداد المنافسة.

4. صعوبة الدراسة:

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المراجع المتخصصة ذات الصلة بالموضوع مما كلفنا جهدا ووقتا كبيرا؛
- صعوبة إيجاد مؤسسة للقيام بالدراسة الميدانية، خاصة أنّ طبيعة الموضوع تتطلب ذلك بهدف استيعاب المعارف النظرية بشكل أحسن ومطابقتها مع واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- ضيق الوقت، وهذا راجع للأعمال المنزلية ومسؤولياتي اتجاه زوجي وابنتي.

5. **الدراسات السابقة:**

من خلال عمليات البحث التي قمنا بها في بعض الجامعات الوطنية ، وكذلك على شبكة الانترنت في المواقع المخصصة للبحوث الأكاديمية عبر العالم، بغرض جمع المعلومات، وجدنا بعض الدراسات السابقة التي أشار إليها بحثنا أو تناولت بعض أجزائه، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- **دراسة لـ"سعودي مبروك رياض"، بعنوان:** دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستير في علوم المالية والمحاسبية،جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2012-2013. حيث هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد الاطار العام للرقابة على عمليات في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من أجل رسم تصور لتطبيق مبادئ المراجعة الداخلية بما يتلاءم بالمؤسسة الاقتصادية بغية الرفع من مستوى الأداء المالي لهذه المؤسسة وتقدمها واستمرارها بما يمكن من ضبط أدائها المالي وإظهار نتائج اعمال المؤسسة وتم عرض سريع لمفهوم المراجعة الداخلية، وبيان أهميتها وأهدافها ومبادئها وكذلك تطرق الى اساسيات الأداء المالي من خلال مفهومه وأنواعه، وتهدف هذه الدراسة أيضا الى ابراز دور المتغير المستقل "المراجعة الداخلية" على ا لمتغير التابع "الأداء المالي". وقد تبين أن المراجعة الداخلية تقوم على مجموعة من المبادئ والآليات، فهي تمثل أداة فعالة للرقابة على المؤسسة الاقتصادية كما تمثل نظاما رقابيا فعالا لاحكام السيطرة على أداء المؤسسة الاقتصادية وهذا التأثير على أداء المؤسسة خاصة أدائها المالي.
- **دراسة لـ"موساوي احمد عابد"، بعنوان:** دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستير في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، دفعة 2014-2015، جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:" ما هو دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" وكان الهدف منها معرفة ماهة المراجعة الداخلية، دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي، حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليل في الجانب النظري من الدراسة كما تم دراسة حالة لاسقاط المفاهيم النظرية على مؤسسة سوناطراك بسكرة وتوصل الباحث إلى نتائج تتمثل في الأهمية البالغة للتدقيق في المؤسسة و أن مؤسسة الوطنية سوناطراك تعد إحدى أقوى المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر من حيث الأداء المالي.
- **دراسة لـ"علي شيتور"، بعنوان:** مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستير في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، دفعة 2013-2014، جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:" كيف يساهم نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟" حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الرقابة الداخلية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال التعرف على مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومكوناته، ووسائله، ومقوماته، بالإضافة الى الإجراءات المتبعة في تطبيقه، ومن ثم مدى مساهمته في تحسين الأداء المالي، ولقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام رقابة داخلي فعال يساهم في تحقيق الأهداف التي تصبوا إيبها المؤسسة، ألا وهي تحقيق أقصى ربح بأقل التكاليف والذي بدوره يبرز المستوى الجيد للأداء المالي ورفع مستوى التنافسية للمؤسسة.

6. المنهج المتبع:

إن المنهج المتبع تحدده طبيعة الموضوع الذي نعالجه، قصد الإحاطة بأهم جوانبه، ولذلك سنعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي فيما يخص الجانبين النظري والتطبيقي لهذه الدراسة، والذي يتميز بجمع المعلومات المختلفة وتحليل نتائجها.

7. منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار الفرضيات، والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة وإيضاح أهميتها، اقتضت الضرورة تناول الموضوع في ثلاث فصول، اثنان منها نظرية وفصل تطبيقي:

في الفصل الأول "العناصر النظرية الأساسية للتدقيق": خصصنا هذا الفصل إلى كل ما يتعلق بالمفاهيم النظرية للتدقيق من تطور تاريخي وأهمية وأهداف ومعايير ...الخ

وفي الفصل الثاني "دور التدقيق المحاسبي في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية": حيث تعرضنا في هذا الفصل إلى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بحيث تطرقنا مفاهيم عامة حول الأداء و تقييم الأداء و أيضا إلى مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية من وظائف وأهداف مالية وذكرنا مسار تنفيذ عملية التدقيق في المؤسسة

أما الفصل الثالث "تقييم الأداء المالي بوحدة الذبح والتحويل ببوقيرات": فهو فصل تطبيقي، والذي يشتمل على دراسة استطلاعية حول الإشكالية المطروحة، والذي يضم بدوره أربعة مباحث، الأول يتعلق بالإجراءات المنهجية للبحث الميداني، أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى الوصف والتحليل الإحصائي لبيانات عينة الدراسة، أما في المبحث الثالث فتعرضنا فيه إلى التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان التي تم التوصل إليها، أما المبحث الرابع والأخير فقد خصص لاختبار فرضيات الدراسة.

تمهيد:

إن وظيفة المحاسبة منذ نشأتها إلى يومنا هذا قد مرت بعدة مراحل فكانت بدايتها كنظام لمسك السجلات والدفاتر المحاسبية وكان هدفها الرئيسي هو تحقيق الحماية لأصول الملاك، وانتهت في عصرنا الأن لتصبح نظام للمعلومات وهدفه توفير المعلومات الاقتصادية لخدمة رجال الأعمال في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

وتمثل مهنة التدقيق الوجه الأخر لوظيفة المحاسبة وقد تطورت هذه المهنة مع تطور مهنة المحاسبة في نفس الاتجاه، فالتدقيق يلعب دورا مهما في الحياة الاقتصادية ، فهو من المواضيع التي تعيرها الجمعيات المهنية في جميع أنحاء العالم أهمية خاصة، وتعتبر دراستها من الموضوعات المتقدمة أكاديميا ، ولأجل فهم هذه المادة بالشكل الجيد علينا الإلمام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والقوانين والأنظمة المرعية في ذلك القطر أو ربما عالميا.

ولهذا خصصنا **المبحث الأول**كمدخل إلى علم التدقيق للتعرف من خلاله على مراحل تطور التدقيق، مفهوم، طرق، أهداف وكذلك أهمية التدقيق وخصائصه.

كما سنتعرض في **المبحث الثاني**إلى معايير التدقيق المتعارف عليها.

أما **المبحث الثالث** خصصناه لمخاطر التدقيق و الأخطاء والغش وكيفية تصحيحها.

المبحث الأول: مدخل إلى التدقيق المحاسبي

بغية وضع اللبنة الأساسية للموضوع كان لابد من استعراض التطور التاريخي للتدقيق و بعض التعاريف المختلفة لمفكرين وباحثين الواردة ضمن مفهومه وكذا طرقه بالإضافة إلى تبيان الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها.

المطلب الأول : التطور التاريخي للتدقيق

يرجع تاريخ التدقيق إلى العصور القديمة التي تمتد إلى ماقبل الميلاد[1]، حيث كانت العمليات التجارية صغيرة جدا بحيث كان الفرد قادرا على تفقد أعماله بنفسه[2].

ففي العصور الوسطى حيث كان يسود نظام الاقطاع، لم يكن للنشاط التجاري و الصناعي أي أهمية تذكر، ولذلك فإن وحدة النشاط الاقتصادي التي كانت سائدة في ذلك الوقت هي الضيعة (قطعة أرض) التي يمتلكها النبلاء والأثرياء، وبطبيعة الحال تتم عن طريق استدعاء القائمين بالعمل في هذه الضياع من قبل أشخاص ذوي سلطة عليهم ليقدموا تقريرا شفهيا عما قاموا به.

وتشير الوثائق التاريخية إلى أن حكومات القدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة في الدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها أي استماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه، واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه، فقد عرف التدقيق بمعناه اللفظي Auditوهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Audireومعناها "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق[3].

شهد التدقيق عدة تطورات كان لها أثر بالغ على تطورها، فقد ترتب على ظهور القيد المزدوج، التي وردت في الموسوعة الرياضية للعالم الايطالي لوكا بشيلو 1494 م، وهو الاعتراف بضرورة وجود أنظمة محاسبية سليمة لمنع الأخطاء والغش.

فقد صاحب تطور المراجعة والمراقبة تطور النشاط التجاري والاقتصادي ، فمنذ النهضة التجارية بإيطاليا في القرنين 15 إلى 16، والتطور مستمر الذي تبع تطور المنشآتوالمؤسسات ، فلم تكن الحاجة إلى المراقبة الخارجية قوية في المؤسسات الفردية الصغيرةإذا كان المالك مالكا ومسيرا في نفس الوقت، غير أن ظهور الثورة الصناعية في القرن 18 تميز بالحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لمسايرة الركب، فكانت الأموال على مستوى الأفراد نادرة وكذا امتناع البعض عن المخاطرة بها، مما أدى إلى ظهور شركات الأموال وهذا أدى بدوره إلى انفصال تدريجيا الملكية عن التسيير.

لقد لوحظ مع مرور الزمن أنه من المستحيل أن يشارك كل المساهمينفي التسيير، وعليه فإن انفصال ملكية رؤوس الأموال عن ادارتها كان سبب ظهور المراجعة والمراقبة التي يقوم بها شخص محترف متخصص يكون كوسيلة تطمئن أصحاب الأموال عن نتيجة ما استثمروه وعن عدم التلاعب فيه[4].

وباستجابة القوانين الانجليزية للاعتقاد العام والرغبة في ضرورة اخضاع تصرفات مؤسسي الشركات ومديريها لرقابة طرف ثالث مستقل يقوم بفحص أعمالها، إبداء الرأي في نتيجة هذا الفحص، وذلك بصفة دورية في نهاية كل سنة مالية خصوصا بعد النمو الاقتصادي العظيم الذي شهدته بريطانيا وظهور الانتاج الكبير، وتعاظم الثورة الصناعية،

---

[1] نصر صالح محمد، "نظرية المراجعة"، الطبعة الأولى، منشورات دار الأكاديمية، طرابلس، 2011، ص 34.

[2] توفيق مصطفى أبو رقية، عبد الهادي اسحاق المصري، "تدقيق ومراجعة الحسابات"، طبعة 1، دار الكندي للنشر و التوزيع، أربد، الأردن، 2000، ص 11.

[3] أحمد حلمي جمعة، "مدخل إلى التدقيق الحديث"، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة 2، 2005، ص 6.

[4] محمد بوتين، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، طبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص8.

وانتشار شركات المساهمة SPA، وانفصال الإدارة عن الملكية، فقد نص قانون الشركات لسنة 1862 على ضرورة مراجعة الشركات المساهمة من قبل مراجعي الحسابات، وأن يتضمن تقريرهم الرأي الفني إذا كانت الميزانية قد أكمل شكلها القانوني، وتشمل جميع البيانات التي يطلبها القانون، وما إذا كانت تعبر تعبيرا صادقا و صحيحا عن الحالة المالية للشركة، وجاء قانون الشركات لسنة 1900م ليجعل من عملية المراجعة عملية غلزامية لكل الشركات المساهمة في بريطانيا، وتضمن القانون بمكافأتهم مما أعطى دفعة قوية لتطوير مهنة المراجعة لقد اعتبر هذا القانون بمثابة حجر الأساس أو العلامة البارة في تاريخ تطور مهنة المراجعة.

في هذه المرحلة الزمنية من عمر المراجعة بتلك الأزمة التي عرفت في التاريخ بأزمة الكساد العظيم، التي سادت الأسواق المالية سنة 1929-1930م، أدى إلى احتدام المنافسة بين المشروعات المختلفة، فكانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي كبش الفداء فيها، حيث أعلنت الكثير منها افلاسها، في حين لجأت طائفة أخرى منها إلى التضليل عن طريق إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول، وزيادة الأرباح بشكل مغاير للحقيقة[1].

وفي ظل هذه الظروف لجأ المقرضون والمساهمون الذين تضررت مصالحهم جراء هذه التصرفات إلى القضاء لمساءلة كل من المحاسب و المراجع والإدارة، وكثيرا ما كانت الأحكام تصدر لصالح هؤلاء المقرضين أو المساهمين، وأمام هذه التحديات أخذت المنظمات المهنية المحاسبية تعمل على فرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي من خلال تمتعها بالدور الطبيعي في توجيه العمل المحاسبي، ورفع الوعي المحاسبي في أوساط المجتمع، ومحاولة توحيد الممارسات المحاسبية العملية، ووضع الضوابط للسلوك المهني، بحيث أصبح المحاسب يعتمد على توجهات مهنية عند معالجته لأي مشكلة تقابله في الحياة العملية دون الاكتفاء بتعليمات الادارة التي يعمل موضفا لديها في مجتمع ملئ بالغش والتلاعب والاحتيال وكذلك الحال بالنسبة للمراجع، ولعل من أهم أحداث هذه المرحلة إصدار المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين في سنة 1954 تصور لمعايير المراجعة وباعتبارها أساسا يحكم الممارسة العملية فيها[2].

جدول رقم [ا-1]: التطور التاريخي للتدقيق

الفترة	التطور التاريخي (أهم الحداث)
من العصر القديم حتى 1500	تميزت بتوخي الدقة ومنع التلاعب أو غش الدفاتر، وكان الهدف من التدقيق هو التأكد من أمانة القائمين على الشؤون المالية
من 1500 إلى 1850م	◆ انفصال الملكية عن الادارة ، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة الماسة للمراجعين. ◆ تبني فكرة النظام المحاسبي "بصورة بدائية " وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.
من 1850 إلى 1905	أصبح المراجعون يعتمدون على نظام الرقابة الداخلية في عمليات المراجعة التي يقومون بها وكان الهدف من المراجعة : ◆ اكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر. ◆ اكتشاف الخطاء الفنية. ◆ اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.
من 1905	تميزت هاته الفترة باستخدام أسلوب العينات الاحصائية في عمليات المراجعة وأصبح

[1] محمد الطاهر سالمي، "أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي دفعة2014-2015، ص 4.

[2] نصر صالح محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

حتى وقتنا الحاضر	الهدف الأساسي إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج العمال للشركات.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التدقيق المحاسبي

سنتناول في هذا المطلب تعاريف مختلفة للتدقيق وأهميته.

التعريف الأول:

التدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير و القواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة[1].

التعريف الثاني:

تعريف الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA " التدقيق هو عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية" [2].

التعريف الثالث:

التدقيق بمعناه المهني يعني: "عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصا فنيا انتقاديا محايدا، للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشاة معتمدا في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية"[3].

من خلال التعاريف يمكن استخلاص أن التدقيق يرتكز على ثلاث نقاط مهمة ألا وهي:

أولا: الفحص:

يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها أي فحص القياس المحاسبي وهو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية لنشاط المؤسسة.

ثانيا: التحقيق:

يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال المؤسسة وعلى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة. وبما أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تتواجد بالقوائم المالية الختامية بصفة أتوماتيكية، ولذلك فالتدقيق بإمكانه اكتشاف الخلل من خلال تقويم نظام المعلومات المحاسبية والمحافظة على استمراريته في ظل التقيد بمعايير المراجعة المتفق عليها ليسمح لهذا الأخير بتوليد معلومات ممثلة للوضعية الحقيقية للمؤسسة.

---

[1] خالد راغب الخطيب ، خليل محمود الرفاعي ،" الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات "، المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1998، ص 9.

[2] محمد سمير الصبان، محمد عبد الله عبد العظيم هلال، "الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات "، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 17.

[3] بن ناصر محفوظ، "أهمية التدقيق المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادةالماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر، 2011-2012، ص 6.

ثالثا: التقرير:

يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، نستطيع أن نقول: "بأن التقرير هو العملية الأخيرة من المراجع وثمرتها" [1]

2. أهميةالتدقيق:

ترجع أهمية تدقيق الحسابات إلى مستخدمي البيانات المحاسبية أو المستفيدين منها ، وكلما كبر حجم المنشأة وزاد عدد مستخدمي البيانات المحاسبية كلما أضحت مهمة مدقق الحسابات أكثر صعوبة نظرا لإستخدام هذه البيانات في إتخاد القرارات الاقتصادية .

ويتمثل دور المدقق في أنه يضيف قيمة للمعلومات الإقتصادية التي تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد أحكامهم وقراراتهم ، ويمكن وصف هذه القيمة بالرقابة والثقة[2].

وتتجلى أهمية التدقيق المحاسبي في [3] :

- اعتماد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية من أجل وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ولهذا فإنها تعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة وليس هناك من ضمان لصحة ودقة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة.
- أن الملاك والمستخدمين يلجؤون إلى القوائم المالية المختلفة من أجل معرفة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية مدى قوة المركز المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم واستثماراتهم من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن.
- اعتماد الموردين والدائنين على تقرير المدقق الذي يوضح إذا كانت القوائم المالية صحيحة وسليمة من أجل تحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على تسديد المؤسسة لالتزاماتها قبل الشروع في منح الائتمان التجاري وتوسيعه.
- كما يعتبر التدقيق هاما بالنسبة للبنوك ومؤسسات الاقتراض حيث أن هذه المؤسسات والبنوك تعتمد على القوائم المالية وتقارير المدقق ولدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في إعطاء القروض.
- اعتماد الهيئات الحكومية على البيانات التي تصدرها المؤسسات لأغراض متعددة كمراقبة النشاط الاقتصادي، أو فرض الضرائب وذلك عن طريق اعتمادها على بيانات واقعية حقيقية صحيحة.
- اعتماد رجال الاقتصاد على القوائم المالية وما تحتويه من بيانات محاسبية في تحليل وتقدير الدخل القومي ووضع برامج للخطط الاقتصادية، كما تعتمد دقة تقديراتهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدة.

3. أهداف التدقيق:

كما أسلفنا الذكر في إطار التطور التاريخي للتدقيق الذي يصحبه تطور الأهداف ويتجلى ذلك في مايلي:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر، ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

---

[1] بن عبد الواحد فتيحة، "مراجعة الحسابات ودورها في إستمرارية المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، دفعة 2012-1013، ص 39.

[2] قارة آمنة سنية، "فعاليات التدقيق المحاسبي في أداء المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير،الجزائر، دفعة 2011-2012، ص 5.

[3] خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر، الأردن ، 2000 ، ص 15.

تتفرع هذه الأهداف إلى :

- تقدير التقارير المختلفة وملئ الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء و الغش ، بوضع ضوابط واجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليه في تقرير و رسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.
- بالإضافة إلى الأهداف الحديثة:
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف ،وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- حماية جميع أصول المؤسسة من الاختلاس.
- التأكدمنوجودنظامرقابةداخليةجيدوإمدادإدارةالمؤسسةبالمعلوماتعنهوأوجهالقصورفيه.

المطلب الثالث: أنوا ع التدقيق .

يمكن تصنيف عملية تدقيق الحسابات إلى عدة تبويباتو سنستعرض ذلك فيما يلي:

أولا: التدقيق من حيث الحدود

ينقسم التدقيق من حيث الحدود إلى التدقيق الكامل والتدقيق الجزئي

1- **التدقيق الكامل complète audit** : وهو التدقيق الذي يخول للمدقق إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه ، ولا يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة، وإنما يخضع التدقيق للمعايير أو المستويات المتعارف عليها ، ويتعين على المدقق في نهاية الأمر أن يقدم الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة وصحة التقارير المالية ككل بغض النظر عن نقاط الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته ، حيث أن مسؤولياته تغطي جميع المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص ، ونلاحظ في هذه الحالة أن للمدقق الحرية في تحديد مفرداته التي تشملها اختباراته.[1]

2- **التدقيق الجزئي partial audit**: وهو التدقيق الذي يقتصر العمل فيه على قسم من الأقسام في المنشأة ويتم فحص السجلات المحاسبية الخاصة به.

أي أن التدقيق يتضمن وضع قيود على النطاق أو المجال، ويراعي أن الجهة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها على سبيل الحصر، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في مجال أو نطاق أو حدود التدقيق المكلف به ، ولذلك يتطلب الأمر هنا وجود اتفاق كتابي (رسالة ارتباط) يبين حدود التدقيق و الهدف منه، حتى يتمكن المدقق من التقرير عن الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها كي لا ينسب إليه التقصير في القيام بشيء لم ينص عليه في الاتفاق [2].

[1] عبد الباقي أحمد، التدقيق المحاسبي على مستوى المؤسسة وعلاقته بالأداء، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة مستغانم، دفعة 2014-2015، ص 15،

[2] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سابق، ص17.

ثانيا: من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات

ينقسم التدقيق من حيث مدى الفحص إلى التدقيق الشامل و التدقيق الاختياري

التدقيق الشامل (التفصيلي):يعتبر التدقيق الشامل نوعا تفصيليا إذ يقوم المراجع في ظله بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والسياسات المحاسبية ، وهذا النوع قد لايكون شاملا بالنسبة إلى بند معين وقد يكون شاملا لجميع عمليات المؤسسة ، على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المراجع وأصحاب المؤسسة.[1]

التدقيق الاختياري: هي عملية التدقيق غير ملزمة بقانون ، وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها ، وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفقا لاتفاقه المسبق مع الطالب لعملية التدقيق.

ثالثا: من حيث موعد القيام بالتدقيق:

التدقيق المستمر: هو التدقيق الذي يتم فيه عمليات الفحص واجراء الاتبارات على مدار السنة المالية للمنشأة، وعادة يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني مسبقا، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم الختامية.

التدقيق النهائي: هو التدقيق الذي يتم عند انتهاء إدارة الحسابات من تقييد وترحيل العمليات واستخراج الحسابات الختامية وإعداد القوائم المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية، ويلجأ المدقق الخارجي عادة لهذا النوع من التدقيق في حالة المؤسسات صغيرة الحجم والتي تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.[2]

رابعا: من حيث حتمية القيام بالتدقيق

التدقيق الالزامي: هو التدقيق الذي يلزم القانون به ، حيث يلتزم المشرع بتعيين مدقق خارجي لمراجعة حساباته واعتماد القوائم المالية، وفي حالة عدم القيام بتلك المراجعة تقع المؤسسة المخالفة تحت طائلة العقوبات المقررة.

التدقيق غير الالزامي (الاختياري): حيث يقوم المدقق في التدقيق الاختياري بمراجعة جزء من الكل حيث يستعمل العينة، أي أنه يقوم باختيار عدد من المفردات لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها، وقد ساعد على ظهورها كبر حجم المؤسسات الاقتصادية.

خامسا: من حيث القائم بعملية التدقيق

التدقيق الداخلي: هذا النوع من التدقيق تقوم به مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة، لها الحرية التامة في الحكم وتتمتع بالإستقلالية في التصرف ، وتخول للتدقيق الداخلي مهام التقييم والتطابق والتحقق، وعمل التدقيق الداخلي هو عمل دائم كونه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة.[3]

التدقيق الخارجي:تقوم به جهة مستقلة من خارج المؤسسة وقد تكون مكتب من مكاتب المحاسبة والمراجعة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والجهاز المركزي بالنسبة للقطاع العام ،حيث أن الوظيفة الأساسية للمدقق الخارجي هي فحص مستندي لدفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا دقيقا ومحايدا للتحقق من أنها قد تمت فعلا[4]، في إطار اجراءات سليمة وصحيحة تثبت جديتها.

---

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 28.

[2] عبد الفتاح الصحن، "مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993، ص 52.

[3] HaminiAllel , l'audit comptable et financier , Berti édition , Alger , 2002, p 07

[4] عبد الفتاح محمد صحن وآخرون، أسس المراجعة، الدار الجامعية ، مصر، 2004 ، ص 44.

والجدول التالي يوضح التمييز بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الجدول رقم [I-2] التمييز بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
الهدف	**الهدف الرئيسي**: خدمة طرف ثالث (الملاك) عن طريق إبداء رأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الادارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي. **الهدف القانوني**: اكتشاف الأخطاء والغش في حدود ما تتأثر به التقارير والقوائم المالية.	**الهدف الرئيسي**: خدمة الادارة عن طريق التأكد من أن نظام المعلومات المحاسبية كفئ ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة وبذلك ينصب الهدف الرئيسي عن اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والانحراف عن السياسات الموضوعة.
نوعية من يقوم بالمراجعة	شخص مهني مستقل من خارج المشروع يعين بواسطة الملاك.	موظف من داخل الهيكل التنظيمي للمشروع ويعين بواسطة الادارة.
درجة الاستقلال و ابداء الرأي	يتمتع باستقلال كامل عن الادارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.	بتمتع باستقلال جزئي، فهو مستقل عن بعض الادارات ولكنه يخدم رغبات وحاجات الادارة الأخرى.
المسؤولية	مسؤولية أمام الملاك ومن ثم يقدم تقرير عن نتائج الفحص ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم.	مسؤول أمام الادارة ومن ثم يقدم تقرير بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الادارة العليا.
نطاق العمل	يحدد ذلك أمام التعيين و العرف السائد ومعايير المراجعة المتعارف عليها وما تنص عليه القوانين والمنظمة لأعمال المراجعة الخارجية.	تحدد الادارة نطاق عمل المراجع الداخلي فيقدر المسؤوليات التي تعهد بها الادارة للمراجع الداخلي يكون نطاق عمله.
توقيت الأداء	يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية، وقد يكون في بعض الأحيان على فترات منطقية خلال السنة.	يتم الفحص بصورة مستمرة على مدار أيام السنة.

المصدر: محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، "المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المبحث الثاني: معايير التدقيق المتعارف عليها

تعرف معايير التدقيق على أنها القواعد أو الإرشادات التي يسترشد بها المراجع في تقييم عمله للتأكد من أن هذا العمل قد نفذ في ضوء هذه المعايير التي تلقى قبولا عاما بين أعضاء المهنة أي أن هذه المعايير تتعلق بقياس نوعية الأداء للإجراءات التي يستخدمها المراجع والأهداف التي تتحقق باستخدام هذه الإجراءات. ولقد تم وضع هذه المعايير المتعارف عليها للتدقيق من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1945 في كتيب تحت عنوان "معايير التدقيق المتعارف عليها". حيث قسمت هذه المعايير إلى ثلاث مجموعات رئيسية والتي سنتعرف عليها من خلال كل مطلب.

المطلب الأول: المعايير العامة

توصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التدقيق، كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات[1]. وتتكون المعايير العامة أو الشخصية من ثلاثة معايير هي:

1. معيار تأهيل المراجع: ويقضي هذا المعيار الأول من المعايير العامة للمراجعة المتعلق بتأهيل المراجع بأنه " يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الغني والخبرة كمراجع" وعلى الرغم من أن المعيار قد ركز مضمونه على الجانب المتعلق بالتأهيل المهني للمراجع إلا أه يفترض أن هناك مطلبا أساسيا قبل ذلك وهو تأهيله العلمي والمهني ولذلك فانه يمكن القول أن التأهيل المتكامل للمراجع يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية وهي[2] :

- التأهيل العلمي: فمن حيث التأهيل العلمي يجب أن يحصل المراجع على الدرجة العلمية المناسبة التي توفر له قدرا كبيرا من المعرفة في مجالي المحاسبة والمالية والمراجعة من ناحية و في بعض مجالات المعرفة الأخرى مثل مبادئ العلوم السلوكية والحسابات الأولية من ناحية أخرى، و ذلك حتى يمكنه أداء الخدمات غير التقليدية التي تستند إليه بنفس الكفاءة التي يؤدي بها خدماته التقليدية وبطبيعة الحال يجب ألا يقتصر التأهيل العلمي للمراجع على مجرد الحصول على درجة بكالوريا المحاسبة ولكن يجب أن يمتد التأهيل ليشمل إعداد بعض الدراسات العليا.
- التأهيل المهني: أما فيما يتعلق بالتأهيل المهني للمراجع فانه ينطوي على ضرورة تدريب المحاسب قبل ممارسته للمهنة ممارسة مستقلة تدريبا فنيا كافيا حتى يمكنه الإلمام بأكبر قدر ممكن من مشاكل ومتطلبات الممارسة المهنية، وعلى الرغم من أن التأهيل المهني للمراجع يهتم في المقام الأول بجوانب المحاسبة والمراجعة فإن القائمين على تأهيل هذا المراجع في مكاتب المراجعة والمحاسبة يجب أن لا يتجاهلوا حاجته للتدريب في مجالات أخرى حتى يتم تأهيله بصورة جدية فالتشغيل الالكتروني للبينات على سبيل المثال أصبح يمثل أحد المجالات التي يجب أن يلم بها مراجع الحسابات الماما جيدا وبصفة خاصة من الناحية التطبيقية.
- التعليم المستمر: أما بالنسبة للتعليم المستمر فيعني ضرورة التحاق المراجع بصورة اختيارية أو اجبارية ببعض برامج التعليم المستمر وذلك حتى يمكنه تحديث معرفته المهنية والعلمية من خلال تتبع كل ما

[1] أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 109

[2] عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، "أصول المراجعة"، الدار الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، 2000، ص29

يستجد من قضايا مهنية وفكرية فالتعليم المستمر يتيح للمراجع التعرف على احدث الإصدارات المهنية والدولية والمحلية والتعرف على التطور الذي حدث في مجال القياس والافصاح المحاسبي والتعرف على احدث المؤثرة على تنظيم وممارسة المهنة والتعرف على الطلب المستحدث على خدمات المراجعة ومدى الحاجة لتطوير المهنة حتى تواكب هذا الطلب المستحدث.

2. معيار الاستقلال: يقتضي المعيار الثاني للمراجعة بأنه " في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المراجع أو المراجعون على استقلال في الظاهر والواقع"[1]. و تتتبع أهمية هذا المعيار من مدى الثقة ودرجة الاعتماد على رأي المراجع الخارجي يتحدد بمدى استقلال و حياد المراجع في ابداء الرأي فالأطراف ذات المصالح ومستخدمي القوائم المالية غالبا ما تكون مصالحهم متعارضة إلى حد كبير و من ثم فهي تحتاج إلى رأي فني محايد عن أحوال المالية للمشروع و من ثم يلجأ المراجع الخارجي باستمرار إلى تدعيم ذلك الاستقلال حتى لا يفقده مركزه أمام تلك الأطراف ذات المصلحة ولذلك يتعين المراجع أن يبتعد عن تلك المواقف التي تشير الشكوك في درجة الحياد أو الاستقلال الواجب توافرها ومن ثم التأثير على درجة الثقة ومدى الاعتماد على الرأي الذي يصدره[2].

وقد تعددت الكتابات التي تناولت تحديد المقصود باستعمال المراجع وقد حددت تلك الكتابات مفهوم الاستقلال في مجالين:

أولا: الاستقلال المادي: بمعنى عدم وجود مصالح مادية للمراجع أو احد أفراد أسرته في المنشأة التي يقوم بمراجعة عملياتها وذلك خلال الفترة التي تخضع للفحص والتي سيدلي برأيه عن مدى سلامة العمليات المالية خلالها وهذا بطبيعة الحال بخلاف أتعابه المتفق عليها ومعنى ذلك أن المراجع الخارجي لن يكون ما المساهمين أو الشركاء في الشركة التي تراجع حساباتها أو أن يكون من بين العملين فيها.

ثانيا: الاستقلال الذاتي أو الذهني: بمعنى استقلال المراجع مهنيا من خلال عدم وجود أي ضغوط أو تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المراجع بشأن التحقق من سلامة الدفاتر ودقة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي للمشروع ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من مظاهر عدم الضغط ومن بينها إجراءات تعيين وعزل المراجع وكيفية تحديد اتعابه وكل ذلك يهدف عدم استخدام تلك الجوانب كأدوات ضغط على المراجع بما يضعف من معيار الاستقلال المطلوب.

3. بذل العناية المهنية المناسبة والالتزام بقواعد السلوك المهني: يتطلب هذا المعيار من المدقق بذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بعملية التدقيق، ويرتبط ذلك المفهوم في آية مهنة بمفهوم الممارس الحريص والذي يمثل المقياس الذي في ضوئه يتم تقييم ممارسة أي مهنة. فالممارس الحريص هو ذلك الذي يتوقع أن يمارس عناية مهنية واجبة ويقوم بتحديد حدود الإهمال، ويفترض أن يكون لديه معرفة بكيفية ممارسة عملية التدقيق، ولذلك يكون لديه درجة من التدريب والخبرة والمهارة المطلوبة، ويجب على المدقق ممارسة العناية المهنية الواجبة من مراحل تخطيط عملية التدقيق إلى أداء إجراءات التدقيق خلال مرحلة العمل

[1] رقية ولد رويس، "أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"، مذكرة لنسل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة، المركز الجامعي يحي فارس، مدية، دفعة 2006-2007، ص 33

[2] محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، الأسس "العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000، ص73

الميداني إلى اصدار تقرير التدقيق. وتتطلب العناية المهنية من المدقق ممارسة الشك المهني، هذا الأخير الذي يعرف بأنه عبارة عن اتجاه يتضمن ذهن وعقل استجوابي شكاك، وتقييم اقتصادي لأدلة اثبات التدقيق[1].

كما أن ممارسة المدقق للعناية المهنية الواجبة يسمح له بالحصول على تأكيد معقول وليس مطلق بأن القوائم المالية خالية من أي تحريف جوهري.

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

تهتم معايير الفحص الميداني بوضع إرشادات عامة للكيفية التي يمكن أن يتم بها تنفيذ عملية المراجعة ومعايير العمل الميداني مقارنة بالمعايير العامة للمراجعة تعتبر اكثر تحديدا أو تشتمل معايير العمل الميداني على ثلاثة معايير وهي:

1. التخطيط والاشراف: يعني هذا المعيار أن المدقق مطالب بوضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم مع المعطيات التي تفرضها بيئة المؤسسة محل التدقيق، كما أن تحديده للإطار الزمني لكل خطوة يقوم بها أثناء عملية الفحص سيعزز من فرص بلوغ الغرض من ورائها، مع إمكانية خضوع هذه الخطة للتعديل والمتابعة مع تطور مراحل العمل. من ناحية أخرى، فإن المدقق مطالب بتحديد مسؤوليات مساعديه ومتابعة أعمالهم وتقييم أدائهم باعتباره المسؤول الأول والمباشر عن عملية التدقيق.[2]

وتحدد الأهداف الأساسية المتوخاة من برنامج عملية التدقيق وتخطيطها فيما يلي[3]:

- يستعمل البرنامج كأداة للرقابة، من خلال مقارنة الأداء المنجز من المدقق وأعوانه بالأداء المتوقع والمثبت في البرنامج، وكذا إمكانية تحديد مقدار الأعمال الباقية والتاريخ المتوقع للإنتهاء منها،
- يوضح برنامج التدقيق وبدقة نطاق الفحص من خلال اشتماله على المفردات المراد فحصها وخطوات الفحص وتوقيته،
- يعتبر البرنامج الموجه الأساسي لعملية التدقيق، من خلال احتوائه على ما يجب القيام به، والفترة الزمنية اللازمة لذلك، وتوقيت البدء في عملية التدقيق والانتهاء منها، وتحديد المدقق الذي يقوم بفحص المفردات،
- تحديد مسؤولية المدقق القائم بالأداء المهني، انطلاقا من تحديد مهام كل مدقق، وتوقيع كل مدقق على الخانة المقابلة للعمل القائم به.

2. الفهم الكافي للرقابة الداخلية: يقضي المعيار الثاني من معايير العمل الميداني بأنه "يجب دراسة وتقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها ولتحديد مدى الاختبارات المطلوبة والتي سوف تحدد إطار المراجعة" وعلى ضوء نتيجة التقييم الذي يجريه مراجع الحسابات لنظام الرقابة الداخلية يتحدد نطاق الفحص الذي يجريه ومدى الإجراءات التي يجب اتباعه وطبيعة ومدى عمق أدلة المراجعة الواجب جمعها. ومن المعروف عمل مراجع الحسابات فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية سيعتمد إلى

---

[1] بوقابة زينب، "التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، دفعة 2010-2011، ص 25

[2] محمد أمين مازون، " التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، دفعة 2010-2011،ص 22

[3] صلاح ربيعة، "المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق"، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2004-2005، ص48

حد كبير على الحكم والتقدير الشخصي لمراجع الحسابات وحتى يمكن ترشيد حكم مراجع الحسابات في هذا المجال يمكن مراعاة الاعتبارات التالية[1]:

- الانطلاق من برنامج مبدئي للمراجعة يعكس أعمال المراجعة التي يجب القيام بها بافتراض وجود نظام أمثل للرقابة الداخلية ومن خلال دراسة إمكانية تطبيق عناصر هذا البرنامج في المنشأة محل المراجعة يمكن تحديد مقومات الرقابة الداخلية غير المتوافرة والتي على ضوئها يتم تعديل برنامج المراجعة المبدئي.
- بفضل انجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال فريق من عمل المراجعين وبصفة خاصة إذا كان حجم عمليات منشأة العميل وذلك انطلاقا من حكم المجموعة أفضل من حكم الفرد.
- بفضل قيام المراجعون الذين يكونون فريق العمل بفحص أحكام بعضهم البعض وذلك حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب بين احكامهم.

وقد أثار تطبيق هذا المعيار جدلا حول مدى مسؤولية مراجع الحسابات عن إعداد التقرير نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى منشأة العميل وفي هذا المجال أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي المعيار رقم 20 و الذي وجه فيه نظر مراجع الحسابات إلى أهمية اعداد تقرير يقدم إلى لجنة المراجعة بمنشأة العميل أو مجلس الإدارة أو بعض المنظمات الحكومية حينما يتطلب الأمر هذا ويجري العمل في الولايات المتحدة الأمريكية على أن يشير مراجع الحسابات في تقريره بالنسبة إلى البنوك إلى مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة كما تتطلب بعض الجهات الحكومية الأمريكية ذلك أيضا[2].

3. معيار حصول المراجع على الأدلة الكافية والملائمة: أثناء عملية التدقيق يصل المدقق إلى نقطة يكون فيها قد حصل على قدر كاف من أدلة الاثبات، يمكنه من إبداء الرأي في القوائم المالية، والذي يحدد هذه النقطة هو تقدير المدقق المهني، وحتى لو قام المدقق بفحص جميع الأدلة المتاحة فإنه لا يمكنه الجزم بطريقة قاطعة بصحة القوائم المالية، أو بأن القوائم المالية المعروضة تمثل العرض الوحيد العادل. فقد تكون هنالك معلومات تم اخفاؤها على المدقق بحسن أو بسوء نية، كذلك قد تكون هنالك عدة إجراءات بديلة لتسجيل وعرض بعض العمليات يؤدي كل منها إلى عرض عادل طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها[3].

[1] رقية ولد لوريس، "أهمية التدقيق المحاسبي و مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"، مرجع سبق ذكره، ص 40

[2] نفس المرجع، ص41

[3] بوقابة زينب، " التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية أداء المؤسسة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص26

المطلب الثالث: معايير اعداد التقرير

يعد تقرير المدقق المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق، وهو وسيلة مكتوبة لنقل وايصال المعلومات ورأي المدقق بشكل واضح ومفهوم وموثوق فيه إلى جميع المستفيدين، كما يعد وثيقة تمكن قيام المدقق بتنفيذ واجباته.

وأشار المعيار التدقيق الدولي رقم 700 إلى شكل ومحتوى تقرير المدقق الذي يصدره في نهاية عمله ويوضح فيه رأيه عن القوائم المالية[1]، وبحكم إعداد هذا التقرير ووفقا لما جاء بمعايير التدقيق أربعة معايير مهنية يجب الإشارة إليها:

1. معيار مدى اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها: يعني المعيار الأول من معايير التقرير، أن يتضمن توضيحا من المدقق حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

تبعت القواعد والمبادئ المحاسبية من الخبرة العلمية الطويلة في ميدان المحاسبة و لا يوجد حتى الآن اتفاق تام حول ما يعرف بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فهنالك مبادئ متناقضة ورغم هذا تعتبر كلها مقبولة قبولا عاما فاحتساب أقساط للاهتلاك يتم بطرق عديدة ولكل طريقة منها نتائج مختلفة ولكنها تعتبر كلها مقبولة قبولا عاماو كذلك الحال بالنسبة لتقييم المخزون وتقييم تكلفة المبيعات حيث توجد عدة طرق للتقييم وتعتبر مقبولة قبولا عاما رغم أنها تؤدي إلى نتائج مختلفة[2].

و على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن إدارة المنشأة قد طبقت قواعد المحاسبة العامة ومن هذه القواعد ما هو قواعد و ما هو متفق عليه ومنها ما يلي:

- تسجيل الأصول الثابتة،
- استهلاك الأصول الثابتة تستلزم طبيعتها ذلك بالقدر المناسب،
- الطريقة العامة لتقويم الموجود السلعي هي إما التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل ويجوز للمنشأة لظروف خاصة أن تتبع طريقة أخرى ويجب في جميع الحالات أن يبقى أساس التقويم ثابتا مدة بعد أخرى.
- تحديد قيمة الذمم مع مراعاة تكوين المخصصات الواجبة،
- إجراء التسويات اللازمة بحيث تكون حسابات الإيرادات والمصروفات خاصة بالمدة الزمنية موضوع الدراسة في نطاق قواعد علم المحاسبة،
- اعتبار المشروع مستمرا في ميزانية الاستغلال عند تحديد الربح وتقوم الأصول والخصوم إلا في الحالات الخاصة التي تستدعي غير ذلك كالتصفية وانضمام شريك وغير ذلك،
- إعداد الميزانية والحسابات الختامية على أساس أن قيمة النقد وهي وحدة القياس في المحاسبة ثابتة دوما،
- عدم أخذ أي ربح لم يتحقق في الحسبان مع تكوين المخصصات الكافية لكل خسارة منتظرة كما يراعي بالنسبة للمنشآت التي تقوم بأعمال طويلة الأجل أن تكون حصة المدة المالية في الأرباح التقديرية بنسبة ما تم من عمل مع ضرورة تكوين مخصص كاف للخسائر التي قد نشأ في المستقبل.

2. معيار ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة المحاسبية التي أنجزت فيها الحسابات الختامية بنفس طريقة الفترة السابقة حيث تتضمن

[1] محمد الطاهر سالمي، "أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"، مرجع سبق ذكره، ص15

[2] محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، "الأسس العلمية والنظرية لمراجعة الحسابات" مرجع سبق ذكره، ص95

المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ما يسمى بمبدأ الثبات، لذا يجب على مراجع الحسابات أن يتأكد من ثبات المؤسسة في الأخذ بالمبادئ المحاسبية التي طبقت في الفترات السابقة وذلك لتحقيق ما يلي[1]:

- ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة خلال الفترات المختلفة وضمان عدم تأثر هذه المقارنات بالتغيرات في قواعد المحاسبية المطبقة،
- بيان طبيعة التغيرات وأثرها على القوائم المالية إذا تعرضت المبادئ المحاسبية للتغيير.

ونجد أن التطبيق السليم لمعيار الثبات يستلزم فهما واضحا من مراقب الحسابات للعلاقة بين الثبات والقابلية للمقارنة، وبصفة عامة تتأثر إمكانية لمقارنة بين القوائم المالية لعدد من السنوات بالتغيرات الناشئة عن:

- التغير في المبادئ المستخدمة،
- التغير في بعض الظروف المحيطة بالمشروع والتي تستلزم إجراء تغيرات محاسبية ولكنها لا تتضمن تغيرات في المبادئ المحاسبية المطبقة،
- التغير في بعض الظروف والتي ليس لها صلة بالمحاسبة،

والنوع الأول فقط من التغيرات هو الذي يؤثر على معيار الثبات وعلى ذلك فان هذه التغيرات فقط والتي لها تأثير عام على القوائم المالية ينبغي أن ينص عليها مراقب الحسابات في تقريره فيما يختص برأيه في الثبات، أما التغيرات في المجموعة الثانية والثالثة والتي لها تأثير هام نسبيا على القوائم المالية فلا تكون موضوع تعقيب أو تعليق من المراقب في تقريره ومع ذلك فان الأمر يستلزم الإفصاح عنها في شكل ملاحظات أو مذكرات مرفقة بالقوائم المالية[2].

3. الإفصاح المناسب أو التام: تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تتضمنه هذه القوائم المالية من معلومات ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك، ويقضي هذا المعيار بأنه يتضمن تقرير المراجع ما يشير إلى أن الإفصاح في القوائم المالية يعتبر كافيا بدرجة معقولة إلا إذا تضمن التقرير عبارة تفيد العكس وهذا المعيار يؤكد مسؤولية المراجع في إقرار احتواء القوائم المالية على الحقائق الهامة والمعلومات والبينات التي تعتبر ضرورية لمستخدمي تلك القوائم المالية[3].
4. معيار إبداء الرأي: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير تعقيدا، حيث يتطلب من المدقق أن يعبر عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة بما فيها الإيضاحات المتممة لها، أو يمتنع عن ابداء رأيه على تلك القوائم المالية، ويتضمن هذا المعيار ثلاثة عبارات هامة[4]:

- يجب أن يتضمن رأي المدقق فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة، وأن المدقق قد يمتنع كلية عن ابداء الرأي، ويقصد بالقوائم المالية كوحدة واحدة مجموعة القوائم للفترة الحالية، شأنها شأن مجموعة القوائم المالية لفترة أو أكثر سابقة والتي تقدم لغرض المقارنة،
- في حالة امتناع المدقق عن ابداء رأيه يجب أن يوضح أسباب ذلك الامتناع،

[1] يوسف سعادة، " دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، دفعة 2010-2011، ص43

[2] رقية ولد لوريس، "أهمية التدقيق المحاسبي و مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"، مرجع سبق ذكره،ص 44

[3] يوسف سعادة، " دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة"، مرجع سبق ذكره، ص43

[4] أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص120

- في كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المدقق بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يتضمن خصائص عملية التدقيق ودرجة المسؤولية التي يتحملها. و يشير لفظ يرتبط أو يقترن إلى الحالة التي عندها يوافق المدقق على استخدام اسمه بالتقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتضمن القوائم المالية، أو عندما يعد المدقق القوائم المالية للمؤسسة أو يساعد في اعدادها سواء ألحق اسمه بها أو لم يلحق.و مما سبق عرضه في المبحث من معايير يمكن عرضه بشكل مبسط في الجدول التالي:

الجدول رقم [I-3]: معايير المراجعة المتعارف عليها

المجال الرئيسي	المجال الفرعي للمعيار	مضمون المعيار
المعايير العامة	التأهيل العلمي والكفاءة المهنية	يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الفني الكافي والخبرة كمراجع
	استقلال المراجع	في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المدقق على الاستقلال الذهني والاستقلال في المظهر
	العناية المهنية	يجب الاستمرار في الحصول على المعلومات والدورات التكوينية
معايير الفحص الميداني	تخطيط العمل والإشراف على المساعدين	يجب تخطيط العمل بدرجة كافية ويجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم
	تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية	يجب أن تجرى دراسة وتقييم ملائمين لأساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها ولتحديد مدى الاختبارات المطلوبة والتي سوف تحدد إطار إجراءات المراجعة
	توفير الأداة الكافية والملائمة	يجب الحصول على أدلة كافية وملائمة من خلال الفحص والملاحظة والاستعلام والمصادقات لتكوين الأساس لإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص
معايير إعداد التقرير	توافق عرض القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما	يجب أن يبين ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عام
	الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما	يجب أن يوضع التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة عموما المطبقة في الفترة الحالية هي ذات المبادئ التي طبقت في الفترة السابقة
	وحدة الآراء	تقرير المراجع يجب أن يتضمن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة أو الإشارة إلى عدم إمكانية ذلك وعندما لا يتمكن من التعبير برأي شامل يجب أنه يوضع أسباب ذلك، وفي جميع الحالات التي يقترن فيها اسم المراجع بقوائم المالية يجب أن يتضمن التقرير إيضاحا قاطعا عن الفحص الذي قام به المراجع أن وجد ودرجة المسؤولية التي يتحملها.

المصدر: عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، "أصول المراجعة"، مرجع سبق ذكره، ص25

المبحث الثالث: المشاكل المرتبطة بالتدقيق

تمر كل مؤسسة كانت بمشاكل ترتبط بالتدقيق كما يتعرض المدقق إلى أخطاء تؤدي به إلى التفكير في كيفية تصحيحها ومعالجة الغش ،سنتعرض في هذا المبحث إلى أنواع ومستويات هذه المخاطر وكذالك الأخطاء والغش المرتبطة بالتدقيق وكيفية تصحيحها في ثلاث مطالب الموالية:

المطلب الأول: مستويات وأنواع مخاطر التدقيق

يقصد بمخاطر التدقيق أن يبدي المدقق رأي ملائم حول قوائم مالية محرفة جوهريا.

1. تعريف مخاطر التدقيق:

تعرف مخاطر التدقيق على أنها: " المخاطر المترتبة على احتمال قيام المدقق بابداء رأي غير سليم على القوائم المالية، بحيث قد تكون القوائم المالية غير معبرة تعبيرا صحيحا وواضحا عن نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، ويفشل المدقق في اكتشاف ذلك ومن ثم يصدر تقريرا غير متحفظ (نظيف)" [1].

كما عرفه مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي على أنه الخطر الذي يؤدي إلى فشل مدقق الحسابات دون أن يدري وبدون تحفظفي تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية [2].

2. مستويات مخاطر التدقيق:[3]

2.1. **مخاطر التدقيق على مستوى البيانات المالية:** يتم أخد مخاطر التدقيق على مستوى البيانات المالية بعين الاعتبار خلال مرحلة التخطيط لإجراء التدقيق إذ يجب على المدقق في هذه المرحلة القيام بعملية شاملة من خلال تقييم مخاطر التدقيق في ضوء معرفته بأعمال العميل والقطاع الصناعي الذي يعمل فيه وإدارته ولبيئة المحيطة بالرقابة والعمليات ويكون هذا التقييم أساسا لتوفير المعلومات الأولية اللازمة للمنهج العام لمهنة التدقيق والاحتياجات المتعلقة بموظفي التدقيق ورسم الاطار العام الذي يتم بموجبه تحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التدقيق على مستوى أرصدة الحسابات الادارية أو على مستوى مجموعة من المعاملات وكجزء من التقييم الشامل للمخاطر يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار مدى امكانية وجود مشاكل عامة مثل مشاكل السيولة أو الاستمرارية في المستقبل .

2.2. **مخاطر التدقيق على مستوى أرصدة الحسابات:**يتم توجيه معظم إجراءات التدقيق على مستوى أرصدة الحسابات ومجموعة المعاملات وبناء على ذلك لابد من تحديد مخاطر التدقيق على هذا المستوى مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم الشامل لمخاطر التدقيق على مستوى البيانات المالية .

3. **أنواع مخاطر التدقيق**: تتمثل أنواع مخاطر التدقيق فيما يلي:

3.1. **مخاطر التدقيق المقبولة أو الممكن تحملها:** هي المخاطر المقبولة لدى المدقق بأن يقوم باستنتاج نتيجة غير سليمة بعد الإنتهاء من اجراءات التدقيق، وقد يرجع سبب ذلك إلى طبيعة عملية التدقيق.

3.2. **المخاطر المتوارثة أو المتأصلة:**تعرف بأنها المخاطر المرتبطة بطبيعة العنصر أو النشاط، فهناك احتمال وقوع انحراف مادي في هذا العنصر أو النشاط وهناك احتمال وقوع عدة انحرافات بحيث لو جمعت مع بعضها ستشكل انحاف مادي ، وأسباب ذلك عادة ضعف الرقابة أو عدم وجودها وترتبط بطبيعة المنشأة وبيئتها ، ومن هذه البنود النقدية بأنواعها ، ومن الأنشطة المخزون السلعي.

---

[1] جورج دانيال غالي، علي ابراهيم طلبة،" المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة"، بدون ناشر، 2002، ص 21.

[2] أحمد محمد نور،" مراجعة الحسابات" ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2007 ، ص 66.

[3] رقية ولد رويس ،"أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

3.3. مخاطر الرقابة:

وهو الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن انظمة الرقابة الداخلية من منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات التي قد تقع ،سواءا كانت هذه الأخطاء والتحريفات مادية بصورة منفردة او في مجموعها تصبح مادية على مستوى بند معين أو نشاط ما ، ولأن المدقق يعتمد على نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير فعليه أن يأخذ هذا النوع من المخاطر بعين الاعتبار.

3.4. مخاطر الاكتشاف:

وهو الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن الاختبارات الجوهرية والاجراءات التحليلية من اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية التي قد تقع، سواءا كانت هذه الأخطاء والتحريفات مادية بصورة منفردة أو في مجموعها تصبح مادية على مستوى بند معين أو نشاط ما، وتنقسم إلى:

- خطر المراجعة التحليلية: أي عدم قدرة الاجراءات التحليلية من كشف الانحرافات المادية.
- خطر الاختبارات التفصيلية: أي عدم قدرة الاختبارات التفصيلية من كشف الانحرافات المادية.

3.5. مخاطر العينات:

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة تختلف عن النتائج الممكن الخروج بها فيما لو تم تدقيق المجتمع كاملا.

3.6. مخاطر غير متعلقة بالعينات:

وهي المخاطر الناتجة عن احتمال الخروج بنتيجة غير سليمة ولكن ليس بسبب عملية المعاينة ولكن بسبب قدرات وكفاءات المدقق ومساعديه في اختيار المفردات وتقويم النتائج ويرجع ذلك لعدم تمكن المدقق من إجراء اختبارات معينة أو التقصير في العمل أو عدم اختيار العينة بشكل سليم وممثلة للمجتمع.

في الشكل الموالي سنوضح اختصار لأنواع مخاطر التدقيق:

الشكل رقم [I-2]: مخاطر التدقيق

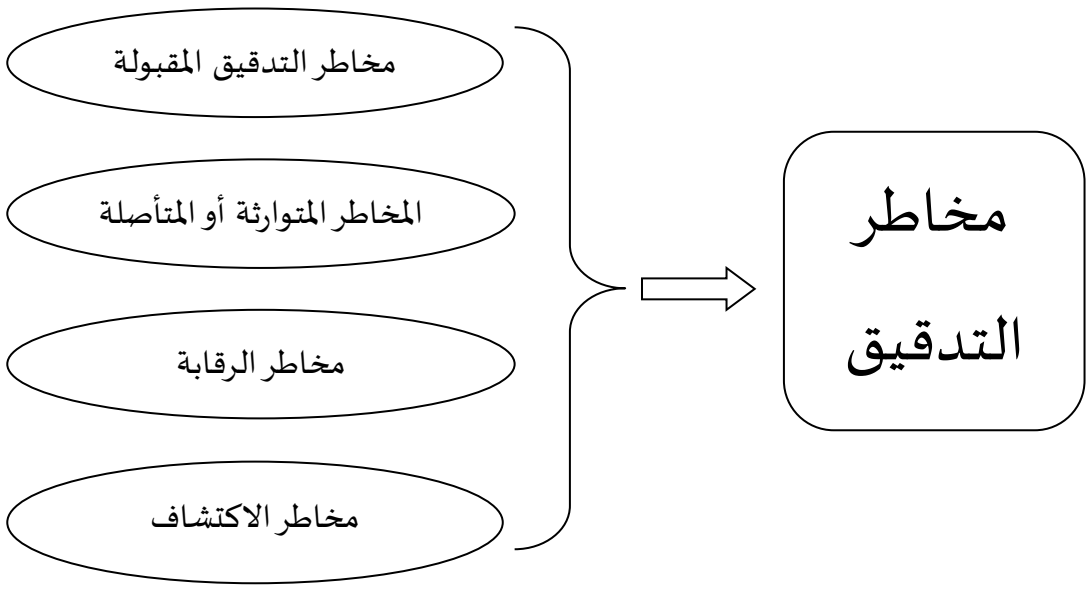

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثاني : الأخطاء والغش

لا يخلو أي نظام محاسبي من المخالفات مهما كانت كفاية نظام الرقابة الداخلية وقدرة العاملين بالمؤسسة ولقد ظل اكتشاف الخطأ من الأهداف الرئيسية لعملية المراجعة عبر التاريخ إلا أنه في أيامنا هذه تحولت هذه المهمة من مجرد البحث عن الخطأ بعينه إلى مهمة الهدف منها التأكد من أن النظم المستعملة من طرف الإدارة مصممة بطريقة تجعل مجالات مخاطر الأخطاء المسموح بها أقل ما يمكن.

أولا: تعريف الخطأ:الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في تقارير مالية ، مثل خطأ في جمع البيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق ، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الافصاح [1].

ولقد تعددت أنواع الأخطاء وتختلف من خطأ إلى آخر، كما أنها تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، ومن أهم هذه الأنواع نجد[2]:

1. **من حيث تعمد وقوع الأخطاء: تنقسم هذه الأخطاء إلى :**

1.1. **الأخطاء العمدية:** وهي تلك الأخطاء التي ترتكب بقصد وعن سابق تخطيط بهدف اختلاس موجودات المنشأ.

1.2. **الأخطاء غير العمدية:** وهي تلك الخطاء التي لا تقع بشكل مقصود وإنما بسبب جهل في المبادئ المحاسبية أو نتيجة خطأ في العمليات الحسابية أو اهمال أو تقصير.

2. **من حيث طريقة الارتكاب وطبيعة الخطأ:** وتنقسم إلى:

1.2. **أخطاء حذف أو سهو :** وهي الناتجة عن عدم إثبات عملية بأكملها او أحد طرفيها بدفاتر القيد الأولية أو عدم ترحيل طرفي العملية أو أحدهما إلى حساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ ، و السهو أو الحذف الكامل للقيد لا يؤثر على ميزان المراجعة مما يجعل اكتشافه صعبا ، ولكن هذا لا يعني استحالة اكتشاف خطأ حذف كلي ، فالمراجعة المستندية وأسلوب المقارنات مع السنوات السابقة وأسلوب المصادقات قد تكتشفه لنا.

2.2. **أخطاء ارتكابية:** وهي ناتجة من الخطأ في العمليات الحسابية (طرح، جمع ، ضرب) أو ترحيل الأرقام أو ترصيد الحسابات وما شابه، وقد يكون الخطأ الارتكابي كليا أي أن الخطأ الحسابي متساوي في طرفي العملية، وهنا لا يتأثر ميزان المراجعة من حيث التوازن. [3]

3.2. **أخطاء فنية:**وهي تلك الأخطاء الناتجة عن خطأ في تطبيق المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليهاوقد تنشأ هذه الأخطاء عن جهل بقواعد أصول المحاسبة ، كالخلط بين المصروفات الادارية والمصروفات الرأسمالية، وهذه الأخطاء تؤثر على ميزان المراجعة من حيث التوازن كذلك قد لا تؤثر على رقم الربح النهائي للمشروع [4].

4.2. **أخطاء متكافئة أو معوضة:** يقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافئ مع بعضها أي أن الخطأ في بعضها يمحو أثر الخطأ في البعض الآخر أو يعوضه، وهكذا فإنها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة ، مما يجعل اكتشافها صعبا لا يتأتى للمدقق إلا إذا بدل عناية تامة في التدقيق المستندي والمحاسبي وقد يدل تكرار هذه الأخطاء على عدم دقة وسلامة النظام المحاسبي المتبع في المشروع.

---

[1] منصر جمال، "مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2015 ، ص 14.

[2] إيهاب نضمي ،"تدقيق الحسابات الإطار النظري"، دار وائل للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية ، 2012، ص 62.

[3] خالد أمين عبد الله،" علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية"، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

[4] يوسف محمد جربوع، "مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ، 2007 ، ص 24.

2.5. **أخطاء كتابية:**تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات آجلة من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد آخر، وفي هذه الحالة نجد أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة، وفي حالة أخرى ترحيل نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين بدلا من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث أن المراجعة لن تتساوى أطرافه.

ثانيا: تعريف الغش:

الغش هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو المكلفين بالحكومة أو الموظفين بالحكومة أو الأطراف الخارجية ، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة ليست من حقه أو غير قانونية[1].

ويمكن تقسيم الغش أو التزوير الذي قد يوجد بالدفاتر والسجلات إلى مجموعتين:

- تلاعب في السجلات والدفاتر قصد إخفاء عجز أو اختلاس أو سوء استعمال أصل من أصول المؤسسة.
- تلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية عن نتيجة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة وعن وضعيتها المالية في نهاية الفترة.

أنواع الغش:

حددت نشرة معايير المراجعةرقم (16) مثل هذه الأخطاء المتعددة كنوع من المخالفات وعادة يتم تقسيمهاإلى:

- غش واحتيال العاملين : تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصاحبها أخطاء متعددة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه الاختلاسات ، وغالبا ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الأخطاء .
- غش واحتيال الادارة: هي الأخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الادارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وخطورته أنه يحث حتى في ظل وجود نظم ضبط داخلية جيدة، حيث يمكن أن تتغلب الادارة على اجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تأثيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية [2].

يمكن أن يرتكب الغش عن طريق [3]:

1. التلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد اخفاء عجز أو اختلاس أو قصد اساءة استعمال أحد الموجودات .
2. التلاعبات في الحسابات بالدفتر والسجلات قصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

---

[1] منصر جمال،"مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] عاطف زاهرة ، توفيق سواد ، "مراجعة الحسابات والتدقيق" ، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009، ص 179.

[3] عبد الله خالد أمين، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

المطلب الثالث: وسائل القضاء على الأخطاء وكيفية تصحيحها

إن طبيعة الخطأ أو أهميته النسبية تستدعي تصحيح الخطأ أم لا، ذلك لأنه ليس من الضروري إجراء قيد تصحيح لكل خطأ يكتشفه مدقق الحسابات، وهذا الأمر يتوقف على تقدير مدقق الحسابات وخبرته المهنية في هذا المجال.

1. **وسائل القضاء على الأخطاء:** هناك وسائل متعددة التي تستخدمها المؤسسة للقضاء على الأخطاء بقدر الإمكان ومن هذه الوسائل نجد[1]:

- استخدام نظام الحسابات الاجمالية ودفاتر الأستاذ ذات ميزان المراجعة المستقل إذ بواسطتها يمكن اكتشاف وقوع أي خطأ في حسابات العملاء والموردين، عن طريق مطابقة رصيد حساب إجمالي العملاء من مجموعة أرصدة حسابات العملاء وكذلك الحال بالنسبة لحسابات الموردين,
- تكوين إدارة خاصة للمراجعة الداخلية داخل المؤسسة، تكون مهمتها الأساسية مراجعة المستندات المالية والتأكد من صحتها قبل تقييدها في الدفاتر والسجلات ثم تقوم بمراجعتها بعد التنفيذ وبذلك يمكن اكتشاف الأخطاء حين وقوعها ومعالجتها في الحال.
- عمل ميزان المراجعة العام على فترات متقاربة شهريا أو أسبوعيا حتى يكون من السهل البحث عن الأخطاء في حال عدم التوازن جانبي لميزان المراجعة عن الفترة من تاريخ إعداد ميزان المراجعة الحالي، بحيث يكون البحث في العمليات التي تمت في هذه الفترة القصيرة.
- ارسال كشوف دورية للعملاء بأرصدتهم طبقا لما ورد بحساباتهم بدفتر أستاذ العملاء، وتلقي الردود منهم للتأكد من صحة الرصيد الدفتري، وتقييد هذه الخطوة حيث أن حسابات العملاء تكون غالبا الجزء الأكبر من حسابات المؤسسة.
- استخدام المراجع الخارجي والذي يقوم بالمراجعة المستمرة خاصة أنه في وضع يسمح له ذلك حيث أنه طرف خارجي محايد ومستقل.

2. **كيفية تصحيح الأخطاء:** تشمل الأخطاء مهما كان نوعها مجموعتين أساسيتين:

أولا: أخطاء تؤثر على أرصدة حسابات الأستاذ العام

ثانيا: أخطاء ليس لها تأثير بعد ولن يكون لها تأثير على أرصدة حسابات العام

وتختلف طريقة تصحيح الأخطاء الأولى عن الثانية، إذ تتطلب الأولى إجراء قيود باليومية مصحوبة بالشرح الوافي لطبيعة القيد وسبب إجراءه، ويجب أن يؤدي إلى تصحيح الخطأ الموجود فعلا بالدفاتر حيث يقوم مدقق الحسابات بتخليل العملية التي فيها خطأ من جديد ومراعاة القيد الأصلي الذي سجلت فيه العملية الخطأ، بينما الثانية لا تحتاج إلى قيود لتصحيحها، بل يكتفي بتعديل الأخطاء في المرحلة التي وقع فيها إذ أنها لم تسجل بعد بالدفاتر[2].

[1] يوسف محمد جربوع، "مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، مرجع سبق ذكره،ص23

[2] رقية ولد رويس، "أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"، مرجع سبق ذكره، ص 74

و يتم تصحيح الأخطاء في الحياة العملية بمقتضى طريقتين هي[1]:

أولا الطريقة المطولة: وتتطلب إجراء قيدين بدفتر اليومية

القيد الأول: إلغاء القيد الخطأ بقيد عكسي لمحو أثره من الدفاتر،

القيد الثاني: إثبات العملية بقيد جديد بوضعها الصحيح والسليم.

ثانيا الطريقة المختصرة:و يجرى قيد واحد بمقتضاه يصحح الخطأ دون إلغاء القيد الأصلي ويفضل إتباع الطريقة المطولة لسهولتها وبساطتها و وضوحها و متابعة عملية التصحيح و إمكانية تصحيح جميع أنواع الأخطاء بواسطتها. هذا و تنقسم قيود التصحيح إلى نوعين:

1. **قيود التسوية:** قيود ينبغي اجرائها و اثباتها لتأثيرها الدائم على الحسابات وخاصة من حيث تأثيرها على مبلغ الأرباح و الخسائر للفترة الحالية أو المستقبلية كالخلط بين المصروفات الايرادية والرأسمالية الذي يستدعي اجراء قيد تصحيحه لما له من تأثير واضح على قائمتي الدخل و المركز المالي للسنة الحالية.
2. **قيود إعادة تبويب:** يتم اجرائها بقصد إعداد قوائم مالية سليمة مبوبة تبويبا سليما للفترة الحالية محل التدقيق ولكنها غير لازمة أو ضرورية لإعداد القوائم المالية للفترات الحالية محل التدقيق ولكنها غير لازمة أو ضرورية لإعداد القوائم المالية للفترات المستقبلية مثل: تحميل مصاريف العمل الإضافي على الرواتب و الأجور أو تحميل مصاريف العمل الصافي على الرواتب و الأجور أو تحميل مصاريف إضافية على مصاريف دعاية وإعلان ....الخ ولا يوجد داع للالتزام باجراء هذه القيود بل قد يكتفي المراجع بإثباته بأوراق المراجعة التي يحتفظ بها دون طلب اجراء قيود تصحيحها.

[1] خالد محمد جربوع، "مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 56

خلاصة:

من خلال هذا الفصلاستطعنا استخلاص أهم العناصر الأساسية للتدقيق حيث عرفنا أن التدقيق مر بتطورات كثيرة وأنه يهتم بفحص الدفاتر والسجلات وأنه يضمن حماية أفضل لأصول الشركة وممتلكاتها حيث يعد وظيفة من أهم الوظائف في تنظيم المؤسسة، إذ أنه يساعد في بلوغ الأهداف المسطرة من خلال تقديمه لمعلومات ذات مصداقية،

وفي المبحث الثاني قمنا بتسليط الضوء على المعايير المتعارف عليها للتدقيق المحاسبي حيث تنقسم لكل من المعايير العامة ومعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير حيث تعتبر جد هامة في عملية اجراء التدقيق. وفي الأخير ذكرنا مختلف مخاطر التدقيق ومستوياته والأخطاء والغش وكيفية تفاديها ومعالجتها وتصحيحها.

تمهيد:

يعتبر الأداء من أهم متطلبات المؤسسة والمحيط الخارجي لها ، حيث أن المؤسسة في حالة تغيير مستمر بسبب بيئتها وعلاقاتها مع المؤسسات الأخرى ، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات الاقتصاد الحالي .

ولقد لجأت المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام المالي لكونه عملية من عمليات المراقبة والمراجعة لسياسة المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترشيدها في اعداد خطط مستقبلية، واتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة مركزها المالي ، ولقد أصبح الأداء المالي عنصرا فعال لنمو المؤسسة وتطورها ، وفي الظروف الراهنة فإن الحاجةإلى تطوير وتحسين الأداء والإنتاجية صار ضرورة ملحة في عالم السوق اليوم، والذي يتميز بمواجهات وتحديات كبيرة.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من دراسة الأداء ومختلف مقوماته من خلال المباحث الثلاثة التالية:

سنتطرق في **المبحث الأول** إلى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بإعطاء مفاهيم حول الأداء المالي والمؤسسة الاقتصادية وكذا طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

أما **المبحث الثاني** سنحاول التطرق إلى مسار تنفيذ التدقيق في المؤسسة الاقتصادية من خلال التعرف على طرق ووسائل التدقيق المحاسبي بالإضافة إلى أدلة الإثبات وأوراق العمل.

وخصصنا **المبحث الثالث** إلى أثر التدقيق المحاسبي في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال عرض متطلبات نجاح الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه وكذا أهمية التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي في مختلف أنواع المؤسسات الاقتصادية مهم جدا ويحض باهتمام كبير من الباحثين والدراسيين والإداريين والمستثمرين، لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية. ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للشركات. حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق به، لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى كل من مفهوم الأداء المالي والمؤسسة الاقتصادية وكذا طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

إن الاهتمام بالأداء وتطور مؤشرات قياسه قديمة قدم الحضارة الإنسانية إذ تشير الشواهد إلى البابليون والفراعنة و قدامى الصينيون كانوا يهتمون بتقدير غلة المحاصيل الزراعية، انطلقوا من حسابات بسيطة بالمعايير الحالية لكنها مفيدة في تقدير الأشياء و متابعة الإنجاز وتحقيق الأهداف وبالتالي فقد تطورت فكرة الأداء مع التغيرات التي حصلت على الصعيد العالمي، والملاحظة أن هذا التطور انصب في المجال التطبيقي على المؤشرات المالية أولا وفق اعتبارات تأثرها باشتراطات والظروف الاجتماعية والإنسانية وبالتالي حاولت الإدارة أن تثبت الإجراءات والآليات المؤدية إلى تكوين الموازنات من خلال ممارسات محاسبية يغلب عليها طابع ربط الأنشطة بتكاليف تلك الأنشطة وظهور الفكر الاستراتيجي في الإدارة و الاتجاه المتزايد لتطبيق الاستراتيجيات المختلفة في التسيير، و توالت بعد ذلك المحاولات و تراكمت المعارف في هذا المجال تؤطرها فكرة تطوير أداء العمل، و بذلك فإن كل هذه المستجدات وغيرها أثرت بشكل واضح في طرق الإدارة والتسيير ، وكذا على شروط النجاح في السوق مع ذلك التطور الحاصل في هذا الجانب جاء بشكل تراكمي عبر فترات زمنية طويلة، ساهمت فيها مختلف قطاعات الأعمال، وبالتالي فإن الحديث اليوم يدور حول إدارة الأداء وليس فقط تطوير مؤشرات لقياسه، وهكذا فإن أبعاده أصبحت كثيرة ومتعددة الميادين يقع ضمنها بعدي الفعالية والكفاءة[1].

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي لابد أن نُعرف الأداء في المؤسسة بصفة عامة. فالأداء يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل ومدى قدرتها على استغلال مواردها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء دالة لكافة أنشطة المؤسسة وهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها وتسعى كافة الأطراف في المنظمة إلى تعزيز الأداء الأمثل[2].

كما عرفه Françoise GIRAUD بأنه يمثل الثنائية (تكلفة، قيمة): فهو يرى أن مفهوم الأداء توسع وذلك بالنظر إلى تعدد وتنوع مجالاته، فهو يشمل في آن واحد تدنية التكاليف وإنتاج القيمة، فحسب رأيه فإن المؤسسة التي تحقق المردودية والمتمتعة بأداء عالي هي تلك المؤسسة التي تستطيع أن تنجز وتحقق مختلف أنشطتها وأعمالها بكفاءة وفعالية عالية، أي أنها تتحكم في تكاليفها من جهة، ومن جهة أخرى تقوم بإنتاجالقيمة، (تحقق أهدافها). إن المؤسسة القادرة على تلبية احتياجات عملائها وارضائهم (تقديم الخدمة أو السلعة المطلوبة وذات النوعية الجيدة،

[1] وائل صبيحي إدريس، "طاهر محمد منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن الطبعة1، 2009، ص 50

[2] نفس المرجع، ص39

تقديم الطلبية في التاريخ المحدد، القيام بأداء الخدمات المطلوبة في الآجال المحددة...الخ)، بدون أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي تتكبدها فحتما هذا سيعود عليها بالخطر خاصة في المدى البعيد، وبالتالي يجب على المؤسسة أن تقوم بإنتاج القيمة لكن بالأخذ بعين الاعتبار تدنية التكاليف في كل الاعمال اليومية التي تقوم بها[1].

إن مفهوم الأداء غالبا ما يختلط مع بعض المفاهيم التي تعتبر قريبة منه، إلا أنه رغم ذلك يوجد بينها وبين الأداء اختلاف، ولعل من أهمها ارتباطه بالفعالية و الكفاءة ، وسنتطرق فيما يلي إلى تحديد مفهوم الفعالية والكفاءة والإنتاجية مع تحديد العلاقة بينها وبين الأداء.

1. **الكفاءة:** تعرف بأنها الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات (سلع أو خدمات)[2]. وبالتالي نقول أن المؤسسة ذات كفاءة عالية حينما تقوم باستثمار مواردها المتاحة في المجالات التي تعطي أكبر المردودات.
2. **الفعالية:** هي مدى استعداد المؤسسة على البقاء، التكيف، الاحتفاظ بنفسها ونموها، أي مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها والتي تشمل الأهداف الطويلة الأجل، الأهداف المتوسطة الأجل والأهداف قصيرة الأجل[3].

ويكمن الفرق بين الأداء والفعالية والكفاءة في أن الأداء يشمل الفعالية والكفاءة معا, فالأداء المرتفع يعني تحقيق الأهداف المسطرة بأقل قدر من الموارد في العمل أي الفعالية والكفاءة معا، لذلك فهو يترجم الظاهرتين معا، إلا أن الفعالية تتأثر أكثر بعلاقة المؤسسة بالبيئة وقدرتها على التكيف واستغلال الفرص وتجنب التهديدات لتحقيق النمو والبقاء، أما الكفاءة فتعتمد على مدى استغلال المؤسسة للموارد برشادة، وبما أن الأداء يشمل البعدين معا (الكفاءة والفعالية) فإنه يتعلق بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وهو ما يجعله يمثل مؤشرا لنجاح المؤسسة أمام العاملين فيها والمتعاملين معها.

بعد أن تعرفنا على مفهوم الأداء والعلاقة بينه وبين الكفاءة والفعالية نحاول الآن أن نعطي مفاهيم حول الأداء المالي وأهدافه

يعتبر الأداء المالي من أكثر الميادين استخداما وقدما لقياس الأداء، وفيما يلي بعض التعاريف التي تبرز أهم جوانبه:

- يعرف الأداء المالي حسب مبدأ تقييم المؤسسة على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذ لم يؤخذ لظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن التشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح[4].

[1] Françoise GIRAUD et les autre, Contrôle de gestion et pilotage de la performance , GUALINO éditeur , Paris, 2eme édition, 2004, P68

[2] عبد السلام أبو قحف، "أساسيات التنظيم والإدارة"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 25

[3] ناصر داي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص31

[4] دادن عبد الغني، "قياس وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،ص35

- الأداء المالي هو الحكم على النشاط الذي يتعلق بالحصول على الأموال واستخداماتها بشكل فعال بقصد تحقيق الأهداف المالية التي تحددها المؤسسة[1].

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية أنها النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي وباعتبار أن الاقتصاد هو المرآة العاكسة لأي دولة فإن التنمية الاقتصادية تنمو حتما عبر المؤسسة الاقتصادية الفعالة. ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى ماهية المؤسسة الاقتصادية مفهومها وأهدافها المالية ومحيطها

1. **مفهوم المؤسسة الاقتصادية**: يعتبر تعريف المؤسسة الاقتصادية من أكثر المفاهيم تباينا واختلافا في الأدبيات الاقتصادية وهذا لاختلاف الأنظمة ومدى فعاليتها في كل بلد لاسيما مستوى التطور الاقتصادي الذي يعكس لنا ما إذا كانت الدولة تنتمي إلى مجموعة الدول المتطورة أم المتخلفة، كما تختلف التعاريف باختلاف وجهات النظر للمؤلفين الاقتصاديين رغم التشابه الكبير الذي يحتويه المضمون فيمكن تعريف المؤسسة على أنها " الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به، من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها.[2]"
2. **وظائف المؤسسة الاقتصادية:**تشمل المؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي، ويمكن ذكرها فيما يلي:

- **الوظيفة المالية:** تعتبر من أهم الوظائف الرئيسية حيث لا يمكن للمؤسسة القيام بالإنتاج أو التسويق دون توفر المورد المالي، ومهمتها تكمن في الحصول على الأموال من أنسب المصادر المتاحة وحسن استخدامها.
- **وظيفة التموين:** تشمل هذه الوظيفة كلا من مهمة الشراء كتخصيص مستلزمات النشاط وأيضا مهمة التخزين،
- **وظيفة الإنتاج:** وتشمل عملية الإنتاج، حيث تسعى هنا أن تخلق المنفعة بأقل تكاليف ممكنة،
- **وظيفة التسويق:** وهو مجموع النشاطات التي تقوم بها المؤسسة من أجل معرفة السوق، والتعريف بمنتجاتها.

3. **الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية:** يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها في الأهداف التالية[3]:

- **التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

---

[1] علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسة و الأداء المالي الاستراتيجية للمصارف"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص67

[2] عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993، ص24

[3] يوسف سعادة، "دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة"،مرجع سبق ذكره، ص24-25

من التعريف يتضح أن الرأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن تمول عن طريق الأموال الدائمة -رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل- وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة لمواجهة مختلف الالتزمات، و تحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:

- ✓ تأمين تمويل احتياجات اللاستثمارات بأموال دائمة،
- ✓ ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي،
- ✓ الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير،
- ✓ تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة،

- نمو المؤسسة: يعتبر نمو المؤسسة عاملا أساسيا من عوامل تعظيم قيمتها، ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو يعتبر وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية ، كونه نتيجة لقراراتها الاستراتيجية، سواء تلك التي تهتم بالعلاقات الخارجية أو بالأهداف بعيدة، ومن ثم فإن النمو في المؤسسة الاقتصادية يعتبر ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء والاستمرار، وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة استراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح وهيكل سياسات التمويل (هيكل رأس المال)، وتتحدد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة.
- **الربحية والمردودية:** تعتبر الربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الاعمال في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف المؤسسة من خلال قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه. كما تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي، وهذا يعكس المردودية الاقتصادية والراس المال الخاص وهذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.
- **السيولة وتوازن الهيكل المالي:** تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة – المخزونات والقيم القابلة التحقيق- إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات. أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة، وأن الأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل، وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين، وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي أو حالة تجميد رؤوس أموال قابلة للاستثمار.

المطلب الثالث:تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يتسم العصر الذي نعيش فيه بكبر حجم المؤسسات وتنوع نشاطها وامتداده عبر القارات حيث المنافسة القوية على الأسواق التي لا يبقى فيها إلا الأقوياء الذين يتقنون طرق الوصول إلى إرضاء كافة الأطراف الذين يتعاملون معهم، ويستطيعون التكيف مع كافة المتغيرات المحيطة بهم، وما يساعدهم على ذلك تنبيههم لنظم فعالة لتقييم الأداء بما يظهر جوانب القوة والضعف في مؤسساتهم، فيعملون على تقوية جوانب القوة ويقللون من تواجد عناصر الضعف.

1. **مفهوم تقييم الأداء:** هنالك عدة مفاهيم لتقييم الأداء، وسنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه. تقييم الأداء يعني أنه الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة وهي سنة في الغالب[1].

وهناك من يُعرف تقييم الأداء بأنه عملية التقييم والتقدير المنتظمة والمستمرة لإنجاز الفرد لعمله وتوقعات وتطويره في المستقبل[2].

تقييم الأداء يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة، أو بتعبير آخر يتمثل تقييم الأداء في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة سلفا[3]، من التعريف يتضح أن عملية التقييم تتمثل في عنصرين أساسيين هما: القياس الذي يتم بموجبه مجموعة من المعايير والمؤشرات، وإصدار أحكام على ما تم قياسه. فيتبين من هنا أن القياس مرحلة أساسية من عملية التقييم.

إلى جانب التعاريف السابقة، نجد أن العديد من الباحثين ينظرون إلى عملية تقييم الأداء بأنها مرحلة أو جزء من عملية المراقبة، باعتبارها تنصب على الإنجازات المحققة في المؤسسة وتمارس من أجل الإجابة على السؤال التالي: ماذا تحقق مما يجب أن يتحقق؟ أو لماذا لم يتحقق الذي كان يجب أن يتحقق؟ فالإجابة عليه هي مرحلة أخرى من مراحل الرقابة، ولا يدخل في إطار عملية تقييم الأداء، أي أن هذه الأخيرة تتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم اصدار حكم بشأن أداء المؤسسة، أما الرقابة فهي بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء في حد ذاتها تتضمن أيضا دراسة الانحرافات إن وجدت لتحديد أسبابها وكذا التدابير الواجب اتخاذها. و في هذا الشأن هناك من يرى أن تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فإذا كانت الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل إلى هدف محدد، فإن تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية[4].

ومن خلال التعاريف السابقة نرى أن تقييم الأداء يعتبر وظيفة إدارية بجانب الوظائف الأخرى المتعارف عليها من تخطيط وتنظيم ودفع، وحسب هذا التعريف فإن تقييم الأداء يعتبر وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من

---

[1] مجيد الكرخي، "تقويم الأداء باستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2008، ص31

[2] كامل بربر، "إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي"، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000، ص125

[3] السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 30

[4] عبد المليك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001، ص95

سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم بأعلى درجة من الكفاءة.

2. **طرق تقييم الأداء المالي في المؤسسة:** إن عملية الأداء المالي لا يمكن أن تتم إلا بتوفر مجموعة من المؤشرات التي تعتبر أداة للقياس، فقياس الأداء المالي وتقييمه مرهون باختيار المؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه. و من خلال هذا نجد تقييم الأداء عن طريق كل من :

2.1. **تقييم الأداء باستخدام النسب المالية:** تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة. فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير تلك العلاقة من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها بين الماليين والمحللين ومن أهم هذه النسب نجد[1]:

2.1.1. **النسب الهيكلية:** هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل، ويتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، وكذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة وهنالك:

- **نسبة التمويل الدائم:** وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة. ويدل على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة/ أصول ثابتة

- **نسبة التمويل الذاتي:** تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة، وتبين نسبة التمويل الذاتي مدى إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة، وتعطي نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي= أموال خاصة/أصول ثابتة

2.1.2. نسب المديونية: وهي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها.

- نسبة الاستقلالية المالية: لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/مجموع الخصوم

- **نسبة قابلية التسديد:** تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول و تعطى بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول

2.1.3. **نسب السيولة:** هي عبارة عن مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزماتها قصيرة المدى، أو قدرة المؤسسة في مواجهة التزماتها قصيرة الاجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة

[1] علي شيتور، "مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، دفعة 2013-2014، ص54

من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي انها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز راس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصر وتقاس سيولة المؤسسة من خلال النسب و التي تتمثل في:

- **نسب السيولة العامة:** و تسمى سيولة راس المال العامل وتبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الاجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ استحقاقها وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة = أصول متداولة/ديون قصيرة الاجل

- **نسبة السيولة المخفضة، المختصرة:** وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزمات الجارية بالأصول سريعة التداول وتعطى بالعلاقة التاليبة:

نسبة السيولة المختصرة= أصول متداولة – المخزون / ديون قصيرة الاجل

- **نسبة سيولة الأصول:** تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول وتتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة سيولة الأصول=الأصول المتداولة / مجموع الأصول

2.1.4. **نسبة المردودية:** المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في اطار نشاطاتها وينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية:

- **نسبة المردودية المالية:** تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتسمى أيضا معدل العائد على الأصول الخاضعة و تعطى بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = (نتيجة الدورة الصافية × 100) / الأموال الخاصة

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسستين حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها. وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = (نتيجة الدورة الصافية ×100)/مجموع الأصول

- **نسبة المردودية التجارية (معدل دوران الأصول الثابتة):** تقييس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة، حيث كل دينار مستثمر من الأصول يعطي "س" دينار من المبيعات، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية التجارية = (نتيجة الدورة الصافية ×100) / الأصول الثابتة

2.2. **تقييم الأداء باستخدام التوازنات المالية:** من اجل القيام بتقييم الأداء المالي بتحليل التوازنات المالية تلجأ إلى استخدام مؤشرات مالية للكشف عن توازن المؤسسة ومدى نجاح السياسة المالية المطبقة والمتمثلة في[1]:

2.2.1. **راس المال العامل:** هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، ويمكن حسابه بطريقتين:

- من أعلى الميزانية: راس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة،
- من أسفل الميزانية: راس المال العامل = الأموال المتداولة – الديون قصيرة الاجل

[1] بلعالم عائشة، "دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، دفعة 2014-2015،ص18-19

2.2.2. **احتياجات راس المال العامل:** تصبح الديون قصيرة الاجل مالم يصل موعد تسديدها وتسمى موارد الدورة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياج دورة الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياج راس المال العامل = (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الاجل – السلفات المصرفية)

2.2.3. **الخزينة** هي مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال. وتعطى بالعلاقة التالية:

الخزينة = راس المال العامل الإجمالي – احتياجات راس المال العامل الإجمالي

المبحث الثاني: مسار تنفيذ التدقيق في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر الإجراءات العملية في التدقيق أسلوب فعال إذ تمكن المراجع من تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية المراجعة في ظل معاييرها، إذ تملي على المراجع تكوين ملف للعمل وتحديد الوسائل الكفيلة لإثبات الأحداث التي يتسنى من ورائها كشف الأخطاء والغش والقيام بفحص العمليات التي تقوم بها المؤسسة والتحقق من عناصر القوائم المالية لها. وهذا المبحث بدوره يشتمل على طرق ووسائل التدقيق المحاسبي وأدلة الإثبات وأوراق العمل.

المطلب الأول: طرق ووسائل التدقيق المحاسبي

من خلال هذا المطلب سنتطرق لكل من طرق التدقيق ووسائل وأدوات التدقيق المحاسبي

أولا: طرق التدقيق المحاسبي:

تتضمن عملية التدقيق استعمال الطرق التالية[1]:

1. **الملاحظة:** وتطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستعملة بمشروع العميل ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية علاوة على استخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة.
2. **التفتيش:** وتطبق في تدقيق الاستثمارات المالية والأصول الشبيهة لتقرير وجودها العملي كما تستخدم للحصول على بياناتدائمة لتكاليف الأصول والإيرادات والمصاريف العادية وما يشابه ذلك من بنود .
3. **التثبيت (التعزيز):** وتطبق للتأكد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع وأرصدة الأصول الموجودة في عهدة أشخاص خارجة كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها.
4. **المقارنة:** وتطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية مقارنتها مع بيانات شبيهة أو معادلة خاصة بتغيرات سابقة أو لاحقة لبيان الأساليب الكامنة وراء أي تغيرات هامة:
5. **التحليل:** وتطبق على الحسابات والبيانات الجارية لتقرير مدى الاعتماد عليها وصلاحية نشرها كمعلومات عن المشروع الفني .
6. **الاستفسار:** وتطبق على بيانات المشروع المعني والأمور والقضايا التي يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة مثل الالتزامات العرضية والخطط المستقبلية والتوقعات المتطورة ذات الأثر المتحمل على المركز المالي للمشروع ومن الجدير بالذكر أنه يتم استخدام هذه الطرق على أساس اختياري يقرر مداه على ضوء كفاية الطرق المحاسبية بالمشروع ، ومدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية هذا كما أن تطبيق الطرق المذكورة أنفا تمثل جزء ضروري من عملية التدقيق ويستغرق نصيبا من الجهد والوقت اللازمين للقيام بعملية التدقيق وقد تم في السنوات الأخيرة ايلاء الموضوع استعمال العينات الإحصائية في اختيار وفحص

[1] خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية"، مرجع سبق ذكره، ص14-15

الدفاتر والسجلات اهتماما كبيرا، وأثبتت التجربة الميدانية نجاعة استخدام الطرق الإحصائية هذه في تدقيق بنود المركز المالي التي تستلزم فتح حسابات كثيرة في العادة كالذمم والأرصدة الدائنة ويمكن للطرق الاحصائية هذه أن تزيد في الأهمية مستقبلا إذا ما استعملت سريا مع الحكم الشخصي والرأي الذاتي للمدقق .

ثانيا: وسائل وأدوات التدقيق المحاسبي:

لتشخيص النتائج واقتراح التعديلات اللازمة، يقوم المراجع باستعمال وسائل وأدوات ذات أهمية بالغة لكل الأدلة التي لها علاقة بنهنته، وتعتبر هذه الوسائل دليل الأسئلة أو قوائم الاستقصاء وهنا نوعان:

1. قوائم استقصاء لتحصيل معلومات: هي عبارة عن أسئلة يطرحها المراجع الداخلي خلال المرحلة التمهيدية التي تدفعه إلى التعريف على الوظيفة محل المراجعة، وهذه الأسئلة تسمح له بتحديد نطاق إشرافه، تنظيم عمله، ثم السماح له بإعداد أسئلة المرحلة الموالية من عمله.

يتم بناء هذا الدليل حسب فدرات وتجربة كل مراجع، كما يتم بناءه حسب المعلومات التي يود معرفتها.

2. قائمة استقصاء الرقابة الداخلية: هذه القائمة يتم بناؤها لاحقا عند تحضير برنامج العمل، بحيث يسمح كل سؤال بالتعرف على نقاط الرقابة الداخلية، والتي تقييمها لكشف نقاط الضعف وتقديم البدائل .

أدوات المراجعة الداخلية:[1]

1. أدوات التساؤل: نميز بين أربعة أدوات وهي:

- تقنيات السير: هي عبارة عن عينات تختار بطريقة عشوائية من مجتمع إحصائي، نعمم نتائجها على كل مجتمع. من خلال هذه التقنية يهدف المراجع إلى تحليل ظاهرة معينة (خطأ أو ضعف النظام) أو استنتاج مدى تأثيره على الوظيفة محل المراجعة، وانطلاقا من النتائج فإن المراجع الداخلي يرفع ملاحظاته وتوصياته إلى الادارة ومسؤولي المؤسسة لاتخاذ القرارات المناسبة .
- الحوار: يستعمل بكثرة في المراجعة الداخلية ولايعتبر محادثة أو استجواب ، وللحوار شروط:

يجب احترام السلم الهرمي بحيث لا يجب على المراجع الداخلي اجراء حوار مع عمل دون أن يكون المسؤول على دراية.

يجب ابلاغ العامل بأهداف المهمة والأهداف المنتظرة من وراء اجراء هذا الحوار.

اعلامه عن نقاط الضعف والأخطاء والنقائص التي لاحظها المراجع الداخلي قبل محاورته.

المراجع للداخلي لا يهتم بالأشخاص بل بالأعمال التي يقومون بها.

تلخيص مستوى الحوار وابلاغه الشخص محل الحوار، والحصول على موافقته، قبل الادلاء به إلى مسؤولي المؤسسة.

[1] موقع ستار تايمز، www.startimes.com تم الاطلاع يوم 22-05-2017 على الساعة 12:05

- استجواب الملف الآلي : قد يلجأ المراجع إلى استجواب أو تفحص المعلومات المسجلة آليا والتي لا يمكن إخفائها أو اتلافها نظرا لإمكانية إخفاء بعض المعلومات باستعمال الوسائل السابقة.
- التحقيقات والمقاربات المختلفة: لا تعتبر أدوات في حد ذاتها، وإنما يلجأ إليها المراجع من أجل التأكد من صدق معلومات يكون قد تحصل عليها في فترة سابقة، هذه التحقيقات اغلبها حسابية يقوم بها المراجع للتأكد من بعض المجاميع التي تحصل عليها، أما المقاربات فهي تسمح للمراجع الداخلي بالحصول على معلومة واحدة من مصدرين مختلفين.

المطلب الثاني: أدلة الإثبات

إن العثبات في التدقيق يعني كل ما يمكن أن يحصل عليه المدقق من أدلة محاسبية وغيرها مما يستطيع به أن يدعم رأيه الفني المحايد حول صحة وعدالة القوائم المالية ككل، ويعتبر دليل الإثبات بينة قاطعة أما القرينة فتستعمل للاستعاضة بها عن الدليل حيث يلجأ المدقق إلى جمع أكبر عدد ممكن من القرائن في الحالات المستعصية ليستعيض بها عن دليل الإثبات القاطع [1]

1. تعريف أدلة الإثبات:

تعرف أدلة الإثبات في التدقيق بأنها كل ما يمكن أن يؤثر على حكم وتقدير المدقق فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية[2].

وقد عرفت المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة أدلة الإثبات بأنها: " المعلومات التي يحصل عليها المدقق للتوصل إلى استنتاجات يبني على أساسها رأيه" [3].

2. **خصائص أدلة الإثبات:**مما سبق نلاحظ أن المعيار ينص على أن أدلة الإثبات يجب أن تتصف بخاصيتين هما:

2.1. الكفاية: أن تكون الأدلة التي يحصل عليها مدقق الحسابات بالقدر الكافي والضروري لدعم رأيه الفني عن صحة القوائم المالية المقدمة .

وبما أن مدقق الحسابات يلجأ إلى استخدام الاختبارات الاحصائية أو أسلوب العينات، فإن هذا يتطلب منه معرفة ما هو حجم العينة الملائم لدعم رأيه، والاعتبارات التالية يمكن أن تساعد مدقق الحسابات في تحديد مدى كفاية أدلة الإثبات [4]:

---

[1] عمر ديلمي ،" أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص فحص محاسبي، جامعة باتنة، 2007، ص 35.

[2] وليام توماس، أمرسونهنكي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، ترجمة وتعريب أحمد حجاج كمال الدينسعيد وسلطان محمد علي السلطان، دار المريخ ، الرياض ، 1986 ، ص 311.

[3] بوبكر عميروش، "دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2011، ص 34.

[4] غسان فلاح المطارنة،"تدقيق الحسابات المعاصر"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006، ص 178.

- طبيعة العنصر محل الفحص.
- الأهمية النسبية للأخطاء المتوقع حدوثها فيما يخص العنصر محل الفحص.
- أنواع أدلة الإثبات المتوفرة للمدقق ومدى ارتباطها وملائمتها للعنصر محل الفحص.
- تكلفة الحصول على الدليل وتأثير ذلك على تكوين المدقق لرأيه.

2.2. الملائمة: يقصد بملائمة أدلة الإثبات معرفة نوعيتها ومدى صلتها بتوكيد خاص، حيث ينظر إلى ملائمة الدليل من حيث علاقته بهدف التدقيق لتكوين الرأي الفني حول صدق القوائم المالية وإعداد التقرير [1].

فمثلا للتحقق من قيمة عنصر المدينين يجب أن يستخدم المدقق نظام المصادقات مع العملاء، حيث أنها تعتبر دليلا قويا وملائما.

ولكي يتحقق المدقق من ملكية المؤسسة لأصل ثابت يمكن أن يحصل على شهادات من الغير تؤكد ملكية المؤسسة لذلك الأصل (الشهر العقاري للأراضي والمباني).

3. **أنواع أدلة الإثبات:** هناك العديد من أنواع أدلة الإثبات في عملية التدقيق نذكر أهمها:

- الوجود الفعلي: يعتبر الوجود الفعلي عن طريق الجرد من أقوى أدلة الإثبات في عملية التدقيق التي يعتمد عليها المدقق للتأكد من صحة رصيد الحسابات التي يقوم بفحصها وتدقيقها، وفائدة الجرد تقتصر على الأصول الملموسة ، مثل النقد بأنواعه المختلفة والأوراق المالية والتجارية والمخزونات بأنواعها. وللتأكد من عدم صورية الرصيد على المدقق القيام بالتدقيق المستندي لإثبات الملكية وصحة التقويم.
- الدقة المحاسبية والفنية للعمليات المقيدة في الدفاتر: تعتبر الدقة المحاسبية والفنية للعمليات المقيدة في الدفاتر والسجلات قرينة ودليل على صحة العمليات ودقة البيانات، وذلك يتحقق من خلال رجوع المدقق إلى العمليات المسجلة في الدفاتر والمستندات ودفاتر الأستاذ وموازين المراجعة والكشوف المالية الأخرى.
- نتائج تتبع الأحداث اللاحقة: من المعروف أن عمل المدقق إنما يتم بعد إنتهاء الدورة المالية للمؤسسة، أي أن عمل المدقق يبدأ بعد إعداد الميزانية وحسابات النتائج للمؤسسة، وهذا يستغرق مدة معينة، وبعد هذه الفترة قد تظهر بعض العمليات وهي مرتبطة بالفترة السابقة التي قد تكون دليل الإثبات على صحة أو خطأ بعض العناصر الخاصة بالميزانية وحسابات النتائج، والتي يقوم المدقق بفحصها.
- المصادقات: تمثل المصادقات إيصال أو رد كتابي أو شفوي من طرف ثالث محايد، للتحقق من المعلومات التي يطلبها المدقق,
- تعتبر المصادقات دليل قوي يتم استخدامه بكثرة من المدققين، لأنه يصدر من مصدر مستقل عن المدقق والمؤسسة.

[1] غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر" ،مرجع سبق ذكره، ص 178.

- التوثيق: يتمثل التوثيق في قيام المدقق بفحص مستندات ودفاتر المؤسسة التي تدعم المعلومات المدرجة بالقوائم المالية، ويشمل التوثيق الذي يقوم به المدقق كافة السجلات التي تستخدمها المؤسسة لتقديم المعلومات التي تشيرإلى أن أداء العمل قد تم في صورة منظمة.
- الاستفسار من المؤسسة: يتم من خلال الاستفسار والحصول على معلومات كتابية أو شفوية من المؤسسة كرد على أسئلة المدقق، وعلى الرغم من أنه يتم التوصل إلى قدر معقول من الأدلة عن طريق الاستفسار فلا يمكن النظر إلى هذا الدليل على أنه دليل قوي، لأنه لا يتم التوصل إليه من مصدر محايد، حيث يمكن أن يوجد بالمؤسسة عنصر يتصف بتحيز لصالح المؤسسة .
- الاجراءات التحليلية: يتم من خلال الاجراءات التحليلية التعرف على المؤشرات والنسب المالية للمؤسسة ومقارنتها بسنوات سابقة أو بقطاعات مماثلة لنفس القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة محل التدقيق.
- حيث من خلال إجراء المقارنة عن طريق تقنيات التحليل المالي مثلا، يمكن التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة والقيام بإجراءات تفصيلية في اختبار العمليات التي يجد فيها مؤشرات لا تتماشى مع المؤشرات التي تم بها المقارنة والتحليل.

المطلب الثالث : أوراق العمل

يخصص المدقق الجزء الكبير من وقته لتخطيط وإعداد أوراق العمل، لأنها تزيد من كفاءته في أداء المهام الملقاة على عاتقه، حيث أنها ضرورة لتنفيذ عملية التدقيق، وإعداد تقريره المتضمن لرأيه الفني المحايد عن القوائم المالية، وهذا ما يجعل من الممكن القول بأن أوراق العمل تستخدم في الحكم على مقدرة المدقق في أداء الواجبات المطلوبة منه [1].

1. تعريف أوراق العمل

لقد عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أوراق عمل المدقق بأنها: " عبارة عن سجل للإجراءات التي اتبعها المدقق والاختبارات التي قام بها ، والمعلومات التي تحصل عليها، وللنتائج التي توصل إليها خلال قيامه بعملية التدقيق، وهي بذلك تشمل برامج التدقيق، الكشوف التحليلية، المذكرات التفسيرية، رسائل المصادقات، الإقرارات والشهادات من الغير ومن مسؤولي المؤسسة، رسائل التكليف، صور بعض المستندات المهمة والخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق، الجداول المختلفة التي تحصل عليها المدقق أو قام بإعدادها، وغيرها من المعلومات التي يرى المدقق ضرورة وجودها بملفات التدقيق ضمن أوراق عمل المدقق"[2]

[1] محمد السمير الصبان، دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية، الدار الجامعية ، مصر، 1998 ، ص 379.

[2] بوقابة زينب، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2. **معايير إعداد أوراق العمل:** لإعداد أوراق العمل يعتمد المدقق على مجموعة من المعايير الشائعة وهي:

- يجب أن يكون لكل عنصر يظهر في أوراق العمل هدف مرتبط بالمهام التي يقوم بها المدقق.
- عدم ترك أي أسئلة أو علامات استفهام، أو أية نقاط أو ملاحظات غير كاملة في أوراق العمل.
- وجود سجل لتحديد الأعمال التي كان يجب القيام بها.
- يجب أن تظهر في أوراق العمل أية تعديلات أو تسويات أو إعلان تبويب للمفردات، بعدها المدقق بحيث تصبح هذه الأوراق ممثلة لأرصدة ميزان المراجعة المعدل.
- يجب بيان مصادر الأرقام أو أي معلومات أخرى تتضمنها أوراق العمل، ويجب أن يخصص مكان معين في ورقة العمل لبيان هذا المصدر.
- يجب أن تتضمن كل ورقة من أوراق العمل سردا لما يجب أن يتم عمله وذلك في صيغة واضحة وسهلة.

3. **أغراض أوراق العمل:** تخدم أوراق عمل المدقق عدة أغراض منها [1]:

3.1. تنظيم وتنسيق عملية التدقيق: تعتبر أوراق عمل التدقيق أداة مهمة لتنظيم وتنسيق الأوجه المختلفة لتنفيذ عملية التدقيق، ففي حالة توزيع العمل بين عدد من المساعدين حيث يختص كل واحد منهم بجزء معين من عملية التدقيق، تكون أوراق العمل هي الوسيلة الفعالة والتي يستطيع المدقق من خلالها الإشراف على مساعديه ومتابعة سير العمل حسب الخطة الموضوعة، والموضحة ببرامج التدقيق، ومن ثم تقييم النتائج المتوصل إليها.

3.2. مصدر للمعلومات: تعتبر أوراق عمل التدقيق مصدرا مهما للمعلومات و البيانات التي يرى المدقق ذكرها سواءا في تقريره الذي يحوي رأيه الفني المحايد، أو في شكل ملاحظات، أو جداول او غيرها من الايضاحات التي يدلها المدقق بالقوائم المالية.

كما أن أوراق العمل هي مصدر لمعلومات كثيرة أخرى قد يرى المدقق جمعها في رسالة الإدارة، والتي تحتوي على النصائح والارشادات بخصوص أنظمة الرقابة الداخلية وغيرها من أوجه النشاط الأخرى أو أي تقارير أخرى تطلبها الإدارة.

3.3. تدعيم رأي المدقق: تعتبر أوراق عمل التدقيق دليلا قويا وأساسيا لرأي المدقق الذي يحويه تقريره حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، ومن المعروف أن المدقق عند إعداده للتقرير يذكر أن عملية التدقيق قد تمت وفقا لمعايير التدقيق المقبولة والمتعارف عليها، ولذلك يجب أن تحتوي أوراق عمل التدقيق على جميع الأدلة التي تؤكد إتباع المدقق لهذه المعايير وخاصة تلك المتعلقة بالعمل الميداني. كذلك يذكر المدقق في تقريره أن القوائم المالية المدققة قد أعدت وفقا لمبادئ المحاسبة عند إعدادها لقوائمها المالية.

3.4. الحجة القانونية: يمكن استخدام أوراق عمل التدقيق كدليل إثبات أو كحجة قانونية أمام القضاء إذا ما تعرض المدقق للمساءلة القانونية أو أتهم بالإهمال أو التقصير أو عدم بذل العناية المهنية المعقولة عند

[1] إدريس عبد السلام اشتيوي، "المراجعة معايير وإجراءات"، دار الكتاب الوطنية ، طبعة 5 ، ليبيا ، ص ص 98-100.

أدائه لعمله، ولذلك يجب أن تحتوي أوراق عمل التدقيق على كل المعلومات والبيانات المتعلقة بعملية التدقيق والتي من شأنها أن تبين أنها نفذت على الوجه المطلوب، وأن جميع المسائل التي ثار بشأنها جدل قد سويت مع ذكر الحلول المقترحة وأي ملاحظات أخرى.

3.5. أساس لعمليات التدقيق القادمة: تعتبر أوراق عمل التدقيق في سنة سابقة مرجعا مهما للمدقق عند بدايته لعملية التدقيق في السنة اللاحقة لنفس المؤسسة، حيث تحتوي أوراق عمل التدقيق على كثير من الملاحظات الخاصة بمسائل مختلفة والحلول المناسبة لمعالجتها، ففي حالة ورود حالات ومسائل مماثلة يمكن للمدقق الرجوع إلى الحلول المقترحة سابقا، مما يؤدي إلى سرعة اتخاذ القرار حياله، كما تساعد المدقق في معرفة أي تغيرات تكون قد طرأت على نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية، ومن ثم أخدها بعين الإعتبار عند إعداده لبرنامج التدقيق للسنة الحالية.

نشير إلى أن أوراق عمل التدقيق تعتبر ملكا للمدقق الذي أعدها وليس ملكا للمؤسسة موضوع التدقيق، وفي المقابل تعتبر البيانات والمعلومات الواردة بهذه الأوراق في غاية السرية ولا يجوز البوح بها إلا بموافقة المؤسسة، ولذلك لا يستطيع المدقق السابق إعطاء أية معلومات للمدقق الجديد لمؤسسة معينة إلا بعد موافقة إدارة المؤسسة في ذلك،حيث أن ممانعتها قد تؤدي إلى عدم قبول المدقق الجديد بالارتباط بها.

أما فيما يتعلق بمدة الاحتفاظ بأوراق التدقيق فليس هناك مدة محددة حيث يصعب تحديدها، ولذلك يجب الاحتفاظ بها أطول فترة ممكنة طالما أنها لا تزال ذات فائدة وضرورية لعمليات التدقيق في فترات قادمة، وهذا متروك لقرار المدقق الشخصي.

المبحث الثالث: أثر التدقيق المحاسبي في الأداء المالي للمؤسسة

يرتبط التدقيق المحاسبي وعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ارتباطا وثيقا فهما عنصران مكملان لبعضهما البعض داخل المؤسسة، ويسعيان بدورهما إلى تحقيق نفس الأهداف بغية اكتشاف النقائص والثغرات واقتراح التصحيحات والخطط المستقبلية واتخاذ القرارات السليمة، فتقييم الأداء يعتبر جزءا من التدقيق المحاسبي، واذا كان التدقيق تنطوي على عملية قياس الأداء وتصحيحه، فان عملية تقييم الأداء هو عبارة عن تحليل النتائج وإظهار جوانب القوة والضعف التي تكتشف عتد انجاز الأنشطة داخل المؤسسة.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الأداء المالي ومتطلبات نجاحه

من خلال هذا المطلب سنتطرق للعوامل المؤثرة على عملية تقييم الأداء المالي والمتطلبات الأساسية لنجاح الأداء المالي

1. العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي: تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي فيما يلي[1]:

1.1. الهيكل المالي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل معه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات واعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات. حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في الشركات ولتمايز الرئيسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات واما التمايز الافقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الاعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية.

1.2. المناخ التنظيمي: وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وعملياتها ونشاطها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو اخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها. وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية اثناء الأداء. حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الادارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة.

1.3. التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، منها تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفق المواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا المناسبة لطبيعة اعمالها والمنسجمة مع أهدافها ولذلك بسبب أن التكنولوجيا من ابرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

[1] علي شيتور، "مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص53

1.4. الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة ومتوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: اجمالي الموجودات، او اجمالي الودائع او اجمالي المبيعات او اجمالي القيمة الدفترية. ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث ان بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها اقل فعالية، وايجابا من حيث سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت ان العلاقة بين حجم والأداء علاقة طردية.

2. متطلبات نجاح تقييم الأداء المالي: لكي يكون تقييم الأداء فعال وبدرجة عالية من الدقة والموثوقية التي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرارات الصائبة يجب توفر بعض المتطلبات الأساسية نذكر منها ما يلي[1]:

- أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تدخل بينهما،
- أن تكون أهداف الخطة الإنتاجية واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ وهذا لا يتم دون دراسة هذه الأهداف دراسة تفصيلية ومناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة، ولكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموحات المطلوبة والإمكانات المتاحة للتنفيذ،
- أن يتوفر للمؤسسة مسؤولين قادرين على تقييم الأداء متفهمين لدورهم وعارفين بطبيعة نشاط المؤسسة وتمكنين من تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقويمية بشكل صحيح،
- أن يتوفر للمؤسسة نظاما متكاملا وفعالا للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقويم الأداء بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنتظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مستوياتها من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر في العملية الإنتاجية،
- أن تكون الإجراءات والآلية الموضوعة لمسار عمليات تقييم الأداء بين الدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة، وإلا تعرقلت العمليات التقويمية والتصحيحية للأداء وضاعت الجدية المطلوبة من اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية تقييم الأداء،
- عملية تقييم الأداء وسيلة تخدم أسبابا معروفة ومحددة، ففي مقدمة هذه الأسباب معرفة مجالات التحسين في الأداء عن طريق قياس التقدم المتحقق في انجاز الأهداف الموضوعة، وكثيرا ما نجد أن مجرد البدء في تقييم الأداء وما ينتج عنه من تغذية عكسية، يزيد من الإنجاز العام للمؤسسة. يساعد تقييم الأداء أيضا في تشخيص حجات وصعوبات الإنتاج في المؤسسة قبل أن يجري تصميم البرامج الإصلاحية لها، بل يمكن القول أنه من غير الطبيعي أن تصمم البرامج الإصلاحية دون معرفة حقيقة الأداء وتقرير ما إذا كان بحاجة إلى اصلاح أم لا، لأن الإصلاح يعني عدم كفاية الحالة الراهنة. يغيد تقييم الأداء أيضا في تقدير الوقت الذي يستغرقه العملية المنجزة، عدد العمال وكلفتهم، مقارنة الإنجاز الحالي بالمجاز الماضي،
- لن تنجح عملية تقييم الأداء بدون حوافز مساعدة ومكافآت مبينة على أسس موضوعية، ولا تقتصر الحوافز على الجوانب المادية فقط، بل هناك مجالات أخرى عديدة يمكن استغلالها لنفس الغرض، فنشر المعلومات عن الأداء الجيد في قسم أو برنامج أو مشروع معين يعطي أفراده اعتزازا وتقديرا يتجاوزان ما يمكن تحقيقه عن طريق المكافآت المادية،

[1] بن عنتر عبد الرحمان، "تقييم الأداء لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، المجلة الجزائرية للتسيير الصادرة عن المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية INPED، العدد 1، الجزائر، جوان 2007، ص184-185

- تقييم الأداء رهينة عنصر المعلومات الحقيقية، فحتى يكون لتقييم الأداء أهمية وذو فائدة يجب الاعتماد على معلومات حقيقية موثوقة، والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية تقييم الأداء.

المطلب الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي بتحسين الأداء المالي في المؤسسة

بعد دراستنا النظرية لجانب التدقيق المحاسبي والأداء المالي سنحاول من خلال هذا المطلب ابراز العلاقة الموجودة بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي نظريا وذلك من خلال عرض الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في كل من اكتشاف الفساد المالي وترشيد القرارات وتحسين إدارة المخاطر.

1. دور التدقيق المحاسبي في اكتشاف الفساد المالي والحد منه: نظرا لانتشار ظاهرة الفساد المالي من غش واحتيال التي تتعرض لها المؤسسات ودورها في انهيارها وحدوث خسائر كبيرة لديها وخروجها من السوق وضياع أموال المساهمين، ولذلك يلعب التدقيق المحاسبي دور فعال في ضبط وتحسين الأداء المالي، ولذلك من خلال دوره في مكافحة الفساد المالي والتقليل من حالاته حيث وجود التدقيق والرقابة دائما يمنع من تسول له نفسه بالقيام بالأعمال الغير المشروعة، حيث أن التدقيق يهدف إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات وأية عملية تخصيص غير مناسبة للأصول والموجودات، وينشأ خطر الاحتيال من وجود ضغوط يتعرض لها شخص معين تدفعه إلى ممارسة الاحتيال، وجود فرصة سانحة مثل ثغرة في نظام الرقابة الداخلية، وكذا عدم نزاهة الشخص القائم بالتحايل وبالتالي يقع على عاتق مدقق الحسابات تلمس الحالات السابقة بشكل دائم وعدم إغفال أي إشارة قد توحي بحدوث الغش و الاحتيال ورصدها ومتابعتها ومعاقبة مرتكبيها، وهذا يعتبر أحد الأدوار التقليدية للتدقيق المحاسبي حيث أن الحذر والشك المنطقي أو ما يقصد به الشك المهني من أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها المدقق والتي تساعده في مهمته، وقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول دور التدقيق المحاسبي في اكتشاف الغش والاحتيال في القوائم المالية إلى أهمية أن يرفع التدقيق تقاريره إلى مجلس الإدارة وليس الإدارة العليا للمؤسسة وذلك يتم بعد إجراء التحقيقات والتحريات الكافية من طرف مدقق الحسابات الذي تشترط فيه الاستقلالية العالية وعدم تدخل أي فرد كان في مهامه[1].

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن التدقيق المحاسبي يقوم على توفير نظام معلوماتي محاسبي جيد وملائم لمستخدمي الإدارة والتي تستغلها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة. فأي خلل يطفو على نظام المعلومات المحاسبية فانه يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل من المشاكل التشغيلية التي تواجهها كثير من المؤسسات الاقتصادية، والتي تكون عادة سببا في اختفاء البعض منها، وينتج هذا الخلل في النظام عن التواني في توصيل المعلومات المالية الهامة، أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، ونظرا لاعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب، يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة، وبالتالي إلى نشأة المشاكل التشغيلية.

[1] مخلوفي عبد الهادي، "دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2015-2016، ص 86

لذا يمكن اعتبار المعلومات أحد عوامل الإنتاج داخل المؤسسة إذ تدخل البيانات في شكلها الخام مثلها مثل المواد الأولية، بعدها تخضع هذه البينات إلى عملية معالجة لتخرج في شكلها النهائي منتج جديد "ممعلومات" صالحة للاستعمال[1]

وكما رأينا يعمل التدقيق المحاسبي على الحد من الفساد المالي، وبالتالي جودة المعلومات والقوائم المالية الذي يكون في صالح أداء المؤسسة المالي ويعمل على تحسينه. فيتضح لنا علاقة التدقيق المحاسبي بتقييم الأداء المالي في المؤسسة، فوجود نظام تدقيق فعال وجيد فانه يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات وللنظام المحاسبي فهي نفسها مدخلات التحليل المالي، فوجود نظام فعال يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة ودقيقة [2]وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم [II-1]: علاقة التدقيق المحاسبي بالأداء المالي

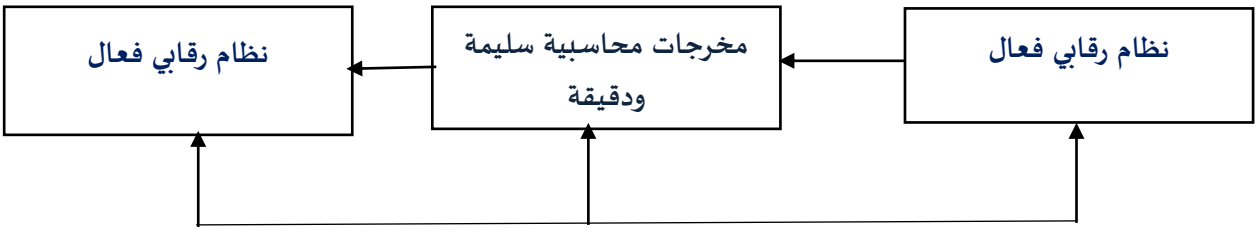

المصدر: مجنح عتيقة، "دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة المالية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2005،2006، ص84

2. دور التدقيق المحاسبي في اتخاذ القرارات: يلعب التدقيق المحاسبي أدوارا مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث يساعد على تأهيل المعلومات لتكون جيدة وذات مواصفات كاملة وكافية ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على القرارات ذات جودة وفعالية، وبالموازاة مع خطوات عملية اتخاذ القرارات فإن التدقيق المحاسبي له دورة حياة يكون آخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات الإدارية وتبدأ عملية التدقيق بإعطاء نظرة حول موضوع العملية واعداد إجراءات التدقيق المناسبة لذلك الموضوع وبذلك يتم تشخيص الوضع المحيط وتحديد درجة الخطر الناجم ومن تم وضع استراتيجية للقيام بعملية التدقيق لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك، ليبدأ المدقق بتنفيذها مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء ويتم ذلك من قبل المدير المسؤول على مديرية التدقيق المحاسبي ويقوم بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص وهكذا في كل مرة يتم اعداد تقرير حول ما تم ملاحظته وتقديم الاقتراحات المناسبة، فينتج بذلك ومن خلال كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة لاتخاذ القرار وتساهم بذلك في اعداد قرارات ذات جودة وفعالية[3].

حيث تكتسي التقارير التي يعدها المدقق أهمية بالغة للإدارة العليا بإعطاء التوضيحات واقتراح التحسينات، ويعطي هذا التقرير قيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين وهذا يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار والتمويل حيث تعتمد الإدارة العليا على هذه التقارير لاتخاذ قراراتها التي تكون في صالحها، حيث أن اتخاذ الإدارة العليا لتوصيات المدقق بعين الاعتبار وعلى أساسها يتم اتخاذ قراراتها هذا يساهم في التحسين

[1] مجنح عتيقة، "دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة المالية"،مرجع سبق ذكره، ص 84

[2] نفس المرجع، ص 84

[3] مخلوفي عبد الهادي، "دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي"، مرجع سبق ذكره، ص86

من أداء المؤسسة المالي و يعطيها مركز تنافسي في السوق ويستوجب في ذلك أن يتمتع مدقق الحسابات في المؤسسة بالاستقلالية الكافية لقيام مهامها[1].

3. دور التدقيق المحاسبي في تحسين إدارة المخاطر: إن التدقيق المحاسبي له دور فعال في إدارة المخاطر ويعتبر أداة مرشدة للعمل لأن تدقيق إدارة المخاطر يكشف عن نقاط ضعف البرنامج وبالتالي يخلق فرصة لعلاج عيوبه وخلق برنامج أقوى، ومن الواضح أن المؤسسة لن تستفيد إذا وضع التقرير على الرف من أجل الرجوع إليه مستقبلا، وبينما سيوفر الكثير من المناقشات مرجعا مفيدا لسنوات مقبلة حيث تحوي معظم تقارير التدقيق على توصيات قوية جديرة بالتنفيذ القوي. ومنه يتضح أن العلاقة الموجودة بين التدقيق المحاسبي وإدارة المخاطر هي علاقة وطيدة، فهذا الأخير يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات من أجل تحسين وتقوية فعالية الكيفية التي تدير بها مخطرها، وتجنبا للمخاطر والتقليل منها واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف ويعمل على حسن التعامل معها، وبالتالي يقلل الخسائر ويرفع من أداء المؤسسة المالي وهو الهدف الذي تسعى إليه كل مؤسسة.[2]

المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي عن طريق التدقيق المحاسبي

لكي تكون عملية تحسين الأداء المالي ذات أهمية يجب على المؤسسة استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية وهذا ما يتكفل به التدقيق المحاسبي عن طريق الحماية والبناء والتطوير.

1. التدقيق المحاسبي عن طريق الحماية: حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمخطط مسبقا لكل من[3]:

1.1. التأكد من الملائمة بين القياس والسياسات والخطة و الإجراءات: عند وضع المؤسسة لأهدافها التي تسعى لبلوغها أو لتحقيقها يجب عليها التحكم الدقيق في مختلف السياسات والإجراءات بطريقة صارمة ويتطلب ذلك التحديد الجيد للخطط من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

1.2. حماية أصول المؤسسة: تحتوي أصول المؤسسة على استثماراتها التي تساعدها في عملية الإنتاج (المباني، المخزونات، معدات وأدوات ...إلخ)، ويهدف نظام التدقيق إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة والحفاظ على سلامة تلك الأصول.

1.3. التأكد من سلامة المعلومات والبيانات المسجلة: يضمن التدقيق المحاسبي دقة ونوعية المعلومات المقدمة والمتصلة بالوثائق المحاسبية، فالمعلومات التي تعطيها المؤسسة لمحيطها الخارجي تعكس وتبين وضعيتها وصورتها أمامه وهذه المعلومة لا بد أن تكون مبنية على أساس توقيت الحصول ومدى تمثيلها للواقع.

2. التدقيق المحاسبي عن طريق البناء: يتمثل التدقيق على أنه وظيفة رقابية علاجية وإرشادية إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل اتخاذ قرارات سليمة وفعالة وعلى ذلك يعمل المدقق على فحص ومراجعة وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الإيجابية والسلبية،

[1] مخلوفي عبد الهادي، "دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي"، مرجع سبق ذكره، ص86

[2] نفس المرجع، ص87

[3] سعودي مبروك رياض، " دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، دفعة 2012-2013. ص39

ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أين يتم تحديد نقاط القوى ونقاط الضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة[1]، وبالإضافة إلى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية يقوم المدقق ب:

- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة،
- التحقق من حماية الأصول،
- اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء المالي،

كما يمكن أن نقسمها بحسب ما يصبوا إليه المدقق إلى تحقيقه إلى مداخل مختلفة[2]:

2.1. مدخل التدقيق مدى الالتزام: تهدف عملية التدقيق من هذا المدخل إلى التحقق إذا كان العاملون في المستويات الإدارية المختلفة، قد التزموا بنص الأوامر والتعليمات الصادرة عن الإدارة العليا واتبعوا الإجراءات المناسبة في تنفيذ واجباتهم، ويتم هذا التدقيق من خلال ثلاث مستويات هي:

- مستوى التحقق: بموجب هذا المستوى يبحث المراجع عن أدلة وبراهين تثبت صحة أية عملية يراجعها، ويحرص المدقق هنا على جمع المعلومات من أعمال المؤسسة من جهة خارجية محايدة مثل:
  - ✓ شهادة الرصيد الصادرة عن البنوك،
  - ✓ رسائل وأجوبة المدنيين والدائنين،
  - ✓ إعادة تقييم الممتلكات من قبل متخصصين.
- مستوى التدقيق المستندي: يعتمد المدقق في هذا المستوى على المستندات التي تثبت صحة القيود والمطابقة القانونية للشروط والواجبات الاتباع في المعاملات والعمليات، وبموجب هذا المستوى لا يفحص المراجع أكثر من السجلات والدفاتر والوثائق.
- مستوى تدقيق النظم: يركز المدقق وفقا لهذا المستوى على النظام نفسه، فيأخذ كل نظام على حدى، ويفحصه ويقيمه ويحاول ربطه مع النظم الأخرى، وذلك للتحقق من أن النظم الموضوعة تعمل بشكل صحيح، وأنها تحقق الغرض الذي وضعت من أجله وأنها لا تتعارض في الأهداف.

2.2. مدخل تدقيق العمليات: يسعى المراجع في مراجعته للعمليات إلى الحصول على أدلة وقناعات تثبت ارتفاع كفاءة العمليات وفعالية السياسات والإجراءات ووسائل الرقابة المتبعة لتدعيم كفاءة تلك العمليات.

وبشكل أساسي فإن هذا التدقيق يشتمل على فحص وتقييم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

يتبع المدقق في تدقيق العمليات مستويين لتحقيق غايات التدقيق هما:

- المستوى التنظيمي: يركز المدقق في هذا المستوى اهتماماته على الوحدة التنظيمية، حيث تخضع جميع عملياتها وأنشطتها لمراجعته وتحليله وتقييمه، ويشمل فحصه مراجعة أهداف وخطط وأساليب و إجراءات هذه الوحدة، ولكته لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهذه الوحدة.
- المستوى الوظيفي: يتبع المدقق في هذا المستوى العملية أو النشاط إلى نهايته، وحتى وان اخترقت إجراءات هذه العملية الحدود التنظيمية للوحدات المختلفة، فالعمليات كثيرا ما تشترك في إنجازها أكثر من وحدة تنظيمية، وعلى المدقق أن يقوم بفحص جميع الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعتها في

[1] عبد الله خالد أمين، "أساسيات في الإدارة المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص43

[2] سعودي مبروك رياض، " دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية"،مرجع سبق ذكره، ص41

مختلف الوحدات التنظيمية، ومن أمثلة العمليات التي تراجع عمليات الشراء والبيع وإصدار الأوراق المالية.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا لمفهوم الأداء بشكل عام كونه يعتبر مفهوم واسع، ويعتبر تحسين الأداء من أولويات المؤسسة الاقتصادية سعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة.

وتستخدم المؤسسة الاقتصادية في تقييم وقياس الأداء طرق مختلفة والمتمثلة في مقاييس الأداء المالية كالنسب المالية وهذه تعتبر كطرق تقليدية وهنالك طرق أخرى حديثة وهي مقاييس نوعية مثل مقاييس الجودة، أداء المخزون، الإنتاجية، المرونة، الابتكارات...الخ

تمهيد

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتاريخ استحقاقها من جهة وبمدى امكانية خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى ما يضمن لها البقاء والاستمرار وذلك باستخدام المعلومات المتحصل عليها عن نشاط المؤسسة وهذا ما سندرسه على مؤسسة "ORAVIO" (وحدة الذبح والتحويل ببوقيرات) ، ومن خلال تحليل الوضعية المالية للمؤسسة اعتمادا على أهم النسب والمؤشرات المالية وذلك بعرض الميزانية المحاسبية للمؤسسة الخاصة بسنة 2015 و 2016 ومن خلال هذه الميزانية يتم إعداد الميزانية المالية والميزانية المالية المختصرة لتسهيل حساب النسب المالية وكذا مؤشرات التوازن المالي مع تقديم تعليق حول الوضعية المالية للمؤسسة .

وعليه في هذا الفصل سنقوم باجراء دراسة ميدانية حول تقييم الأداء المالي لوحدة الذبح والتحويل ببوقيرات وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين للتعرف أكثر على الوضعية المالية لهذه الوحدة كمايلي :

المبحث الأول : تناولنا فيه التقديم العام لمؤسسة "ORAVIO"

المبحث الثاني: سنحاول دراسة الوضعية المالية لوحدة بوقيرات وتقييم أدائها المالي لسنتي 2015 و 2016.

المبحث الأول : التقديم العام لمؤسسة "ORAVIO"

ما تم دراسته في الجانب النظري قمنا بتطبيقه على أرض الواقع مختارين بذلك وحدة الذبح والتحويل ببوقيرات حيث سنعرض بعض المعلومات الخاصة بها من حيث التعريف بها وكذا هيكلها التنظيمي وقبل إليها سنعرض أولا معلومات عن المؤسسة الأم ORAVIO

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن ظهور "ORAVIO"

بادرت السلطة الجزائرية منذ الاستقلال بإيجاد هيكل تنظيمي، يضمن تنمية قطاع تربية الدواجن والأنعام وهذا لتلبية حاجات السوق الداخلي بالمواد الاستهلاكية الخاصة باللحوم بنوعيها (البيضاء والحمراء) ولهذا الغرض تم إنشاء أول هيكل في سنة 1967، وهو الديوان الوطني لتغذية الأنعام ONAB ونظرا لتراكم الوظائف على هذا الديوان وفي إطار إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية (القطاع العمومي) التي انطلقت مع بداية الثمانينات ثم تقسيم الديوان ONAB في 1981 إلى ثلاث دواوين .

شكل رقم [III-1]: الهيكل البياني لإعادة هيكلة ONAB

المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

وحسب الهيكل البياني لإعادة ONAB تم إنشاء ديوان جهوي لتربية الدواجن لغرب البلاد "ORAVIO" والذي أنشأ بموجب قرار وزاري من وزارة الفلاحة والصيد البحري سابقا تحت رقم 1981/07/15 وتم اختيار مدينة مستغانم مقرا لهذا الديوان.

وفي إطار السياسة المتخذة لاستقلالية المؤسسات التي قامت بها السلطة في 1989/11/14 تم إعادة تسمية هذا الديوان بالمؤسسة العمومية الاقتصادية EPE.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ORAVIO:

يعتبر هيكل تمثيلي بين تسلسل المهام والوظائف في شكل الهرم وقمته رئيس المدير العام تبدأ الوظائف في تسلسل تنازلي إلى غاية قاعدة هذا الهرم والتي يشغلها العمال المنتجون كما يوضح الواجبات والحقوق لكل مصلحة في المؤسسة والعلاقة القائمة بين مختلف المصالح.

شكل رقم [III-2] : الهيكل التنظيمي لمؤسسة ORAVIO

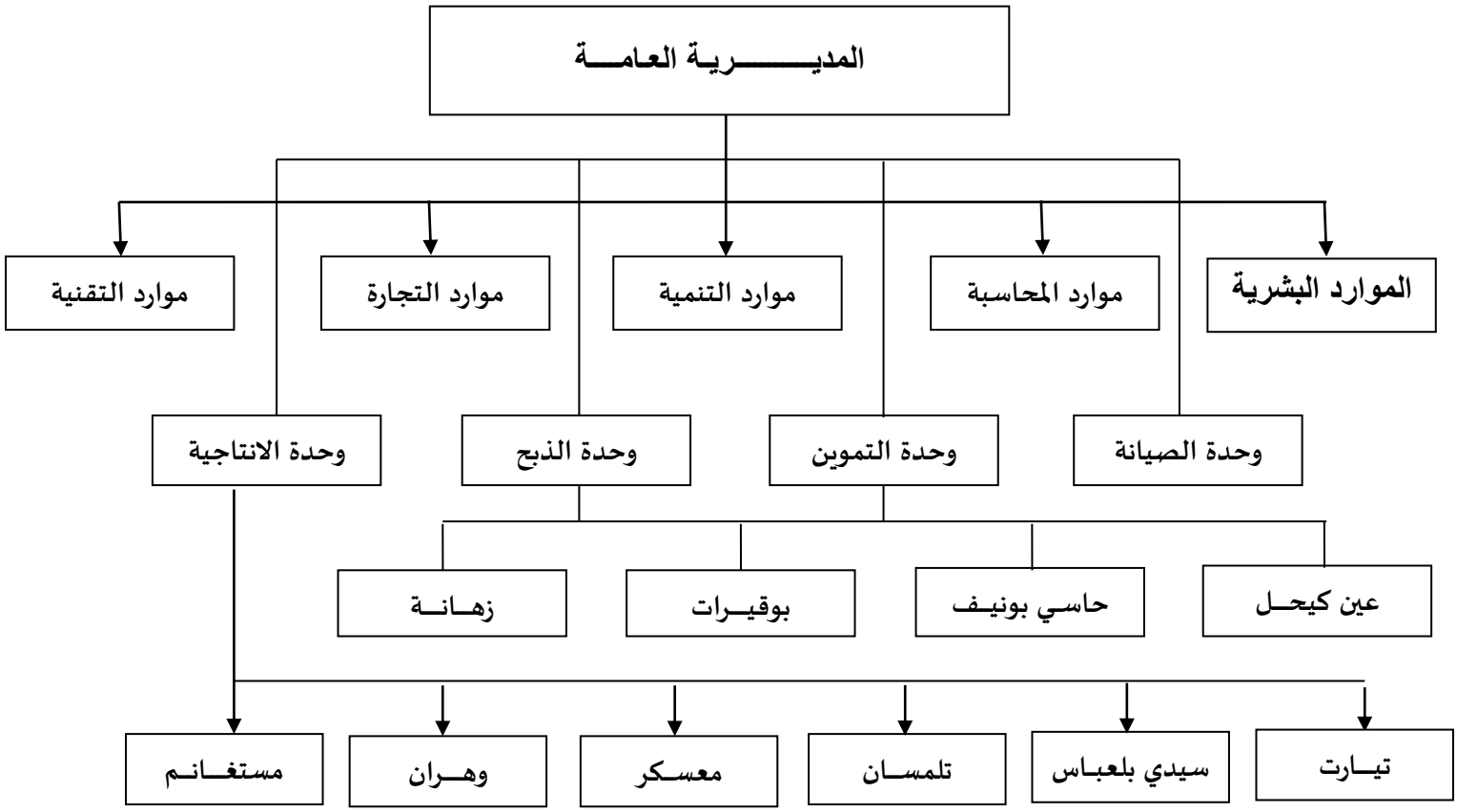

المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

من خلا ل الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتضح أنها تحتوي على عدة وحدات انتاجية يجمعها مقر إداري في تنظيمها المالي والمحاسبي إذ نجد عدد هذه الوحدات هو 32 وحدة وهي موزعة على غرب الجزائر حيث يوجد 30 وحدة انتاجية ووحدة تجارية والوحدة الباقية هي وحدة الصيانة ، بالنسبة للوحدات الانتاجية تنقسم هي الأخرى على عدة وحدات تختلف المهام فيها من وحدة إلى أخرى فهناك:

- 14 وحدة لإنتاج الدجاج المخصب .
- 5 وحدات لإنتاج الكتاكيت.
- 4 وحدات لإنتاج البيض الموجه للإستهلاك .
- 4 وحدات متخصصة بالذبح.

- 3 وحدات لإنتاج البيض المخصص فقط للتحضين.

المطلب الثالث: التقديم بوحدة بوقيرات

بعد عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة "ORAVIO" سنتطرق في هذا المطلب إلى لمحة تاريخية عن وحدة الذبح والتحويل المتواجدة ببوقيرات وعرض هيكلها التنظيمي.

لمحة تاريخية عن وحدة الذبح والتحويل

أنشأت وحدة بوقيرات في سنة 1986 وتعتبر من أهم وحدات ذبح الدواجن بالغرب الجزائري وللوحدة مهام أخرى من بينها ذبح الدجاج الذي يباع كمنتوج تام ، كما تقوم باستعمال جزء منه كمنتوج نصف مصنع يدخل في عملية انتاج مشتقات الدواجن مثل فطيرة الدواجن (aille**1451398.58**Pate de vol) . كما تنقسم هذه الوحدة إلى عدة مصالح نشيطة ومختلفة ومتعددة المهام.

عرض بعض المعلومات حول الوحدة من حيث المساحة وقدرة الانتاج وقدرة التخزين كما يلي:

1. **مساحة الوحدة:**

المساحة الاجمالية للوحدة هي 2 هكتار ، و 35 أر و 10 سأر أما بالنسبة لمساحة المباني تقدر بـ 4531.12 م^3 ، شساعة المساحة تسهل العمل وتزيد في قدرة الانتاج والتخزين.

2. **قدرة الانتاج:**

- الذبح: 7200 وحدة في اليوم.
- الإنتاج المحول: 1 طن في اليوم.

3. **قدرة التخزين:**

- غرفة التجميد السريع: 100 م^3
- غرفة ذات درجة تحت الصفر: 2450 م^3
- غرفة ذات درجة فوق الصفر: 486 م^3

الهيكل التنظيمي لوحدة الذبح والتحويل

هو عبارة عن مجموعة من الهياكل المادية والمالية والبشرية والقانونية هدفه هو تحقيق التنسيق بين مختلف أقسامه من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة حيث سيتم عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة كما يلي:

شكل رقم [III-3] الهيكل التنظيمي لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

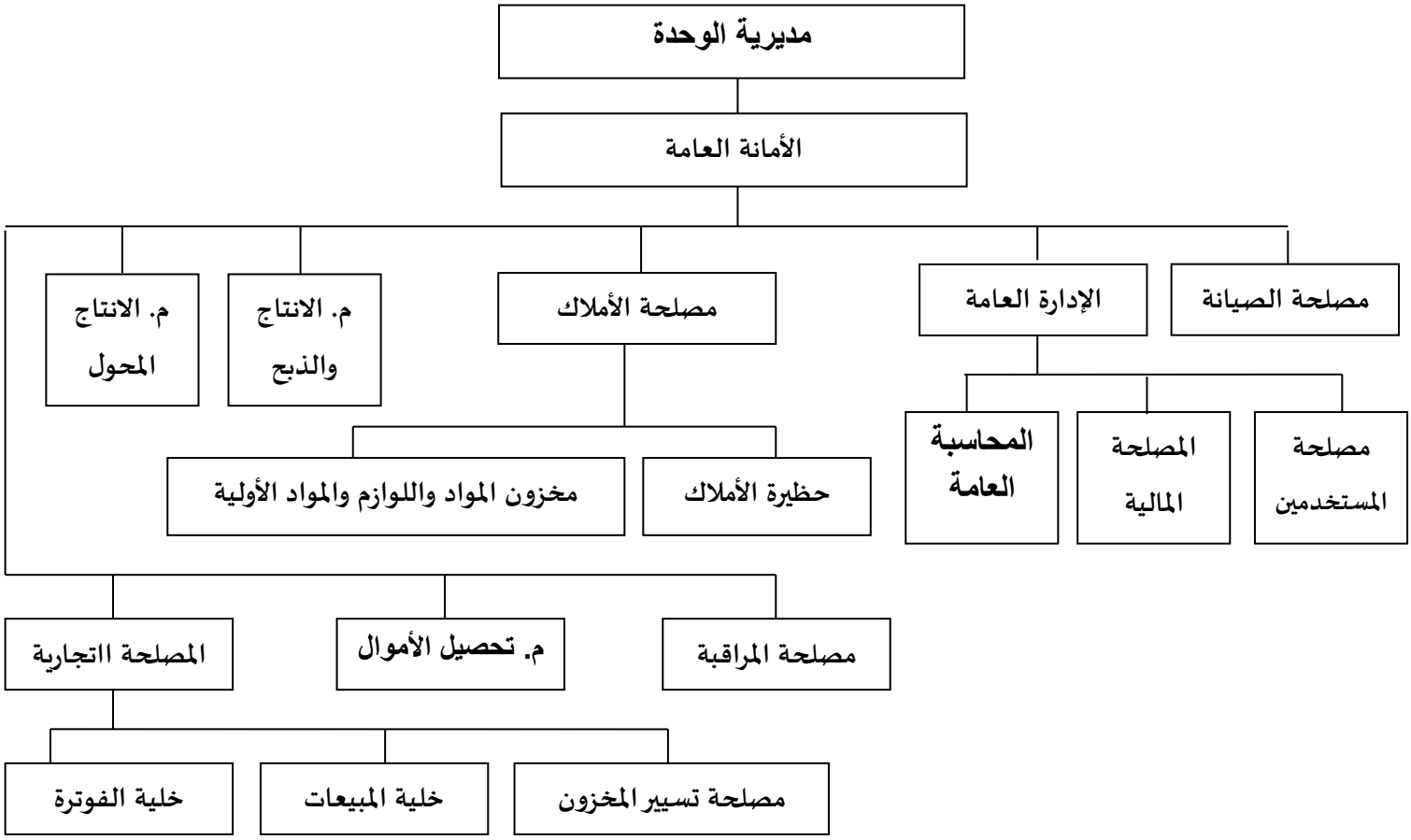

المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

تحليل الهيكل التنظيمي للوحدة:

1. **مديرية الوحدة:** يعتبر المدير السؤول الأول الذي يشرف على التسيير والتنظيم داخل الوحدة.
2. **الأمانة العامة:** هي التي تقوم بعملية التنظيم في الجانب الإداري للمدير كما تقوم باستقبال جميع الاتصالات وهي حلقة ربط بين المدير وباقي المصالح بمعنى أخر فهي تقوم بالسهر على جميع الملفات الخاصة بالمديرية وكذلك المراسلات الإدارية داخل الوحدة (المصالح في ما بينها وبين المصالح ومدير الوحدة) وخارجها.
3. **مصلحة الصيانة:** تقوم هذه المصلحة بجميع عمليات الصيانة الخاصة بالوحدة (كالألات الصناعية وغرف التبريد) بمعنى أنها تقوم بمتابعة حالة كل آلة وتحديد الحاجات اللازمة للوحدة.
4. **الإدارة العامة:** تتكون هذه الإدارة من ثلاث مصالح حيث كل مصلحة تقوم بمهمتها وهي كالأتي:

- **مصلحة المستخدمين:** تقوم هذه المصلحة بمتابعة قوائم حضور العمال وإعداد كشوف الأجر في كل شهر للعمال وكذا عملية التكوين والرسكلة للعمال.
- **المصلحة المالية:** يتمثل دور هذه المصلحة في تسيير أموال الوحدة خلال دورة النشاط ويتم ذلك بمتابعة الوضعية المالية للوحدة عن طريق مراقبة مداخيل (الأموال المحصل عليها من المبيعات) ومصاريف الوحدة (عمليات الشراء مثل المواد الأولية – خدمات مقدمة للوحدة)
- **مصلحة المحاسبة العامة:** مهمة هذه المصلحة هو القيام بعملية جمع وتبويب المعلومات وتصنيفها من أجل إعداد القوائم المحاسبية والمالية حسب الفترة المحاسبية للوحدة والقيام بالمسك المحاسبي لعمليات الوحدة.

5. **مصلحة الأملاك :** فهي تنقسم إلى قسمين هما:

- **حظيرة الأملاك :** فهي تقوم بمتابعة حظيرة الوحدة مثل شاحنات التبريد ، السيارات ....الخ وكذا متابعة كل التثبيتات المتعلقة والخاصة بالوحدة مثل العقارات والمعدات ووسائل النقل وغيرها.
- **مخزون المواد واللوازم والمواد الأولية:** هي عبارة عن تلك المساحات المخصصة لتخزين المواد والسلع وغيرها بشكل منظم ومرتب بحيث تكون جاهزة للاستعمال كلما استدعته الضرورة..

6. **مصلحة الانتاج والذبح:** تقوم هذه المصلحة باستلام الدجاج الحي لذبحه ومعالجته وتعبئته في صناديق للتخزين.
7. **مصلحة الانتاج المحول:** تقوم هذه المصلحة بعملية تحويل اللحوم البيضاء من أجل إنتاج منتجات تامة ونصف تامة (فطائر الدجاج) كما تقوم بعملية تقسيم الدجاج الموجه للبيع حسب الطلب.
8. **المصلحة التجارية :** تتكون هذه المصلحة مما يلي:

- **مصلحة تسيير المخزون:** حيث تقوم باستلام المنتجات من مصلحتي الذبح والتحويل وتخزينها في غرف التبريد وكذلك البضاعة المشتراة ثم ثم تقوم بعملية تسليم المنتجات والبضائع المطلوبة لعملية التحويل أو البيع .
- **خلية المبيعات :** فهي تقوم بتوجيه الدجاج ومشتقاته والبيض للاستهلاك .
- **خلية الفوترة:** تقوم هذه الخلية بتحرير فاتورة المبيعات للزبائن على أساس وصل التسليم المحرر على مستوى خلية المبيعات وتقوم بإعداد كشوف رقم الأعمال في نهاية كل فترة حيث توجه هذه الأخيرة لمصلحة المحاسبة .

9. **مصلحة تحصيل الأموال:** تقوم هذه المصلحة بمهمة متابعة عملية جمع وتحصيل الأموال المتعلقة بالزبائن بالتنسيق مع المصلحة المالية فهي عبارة عن همزة وصل بين المصلحة المالية والمصلحة التجارية.
10. **مصلحة المراقبة:** تقوم هذه المصلحة بمراقبة نوعية المنتجات والبضاعة المشتراة حيث بها مخبر يقوم بالتحاليل لجميع المنتجات وتقديم شهادات بيطرية.

المبحث الثاني: إجراءات المتبعة في إدارة التدقيق بوحدة الذبح والتحويل بوقيراط

يشكل تقييم الأداء أهمية بالغة لدى المؤسسات فهو يوفر معلومات حول سير العمليات في المؤسسة ومعدل اقترابها من تحقيق الأهداف، وبالتالي يساعد على تركيز الجهود صوب تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات السليمة، ويقدم صورة واضحة حول تكاليف تنفيذ البرامج والأنشطة أول بأول.

المطلب الأول: مصادر معلومات عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل تقييم الأداء. ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية.

1. المصادرة الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات[1]:

1.1. المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي...الخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

1.2. المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من احدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة بهدف اجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم اجراء المقارنة.

2. المصادر الداخلية: تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي كالآتي[2]:

2.1. الميزانية المحاسبية: تعرف الميزانية المحاسبية على أنها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن معين، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول (المصادر)، وعناصر الخصوم (الاستخدامات). وتعبر الميزانية عن مجموعة المصادر المالية للمؤسسة (خصومها) وما تملكه المؤسسة من وسائل (أصولها)، وذلك بزمن تاريخي معين، وعادة ما يتم إعداد الميزانية في نهاية الدورة الاستغلالية.

تشتمل عناصر الأصول على جميع الموارد التي تمتلكها المؤسسة أو تستأجرها ولها قيمة اقتصادية مستقبلية يمكن قياسها، أما عناصر الخصوم فتشتمل على الأموال الخاصة والديون.

2.1.1. عناصر الأصول: تمثل الأصول (الموجودات) فهي منافع مستقبلية محتملة وبالتالي هي مملوكة للمؤسسة أو خاضعة لسيطرتها ويمكن التعبير عن هذه الأصول بالوحدات النقدية وأهميتها تأتي في كونها نقدية في بعض بنودها وقابلة للتمويل السريع أو البطيء إلى نقدية في المستقبل القريب أو البعيد وأنها تقوم بتحقيق إيرادات مستقبلية للمؤسسة وتعبر الأصول بمجموعها عن استخدامات الأموال وتنقسم إلى أصول متداولة أخرى غير متداولة (ثابتة).

2.1.2. عناصر الخصوم: أما فيما يخص الخصوم فتوزع إلى عدة عناصر ترتب ترتيب تنازلي حسب درجة استحقاقها من الأموال الخاصة ثم الديون الأطول والأقصر مدة بوجودها في المؤسسة. كما تعتبر

[1] لسوس مبارك، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص17

[2] خديجة دزايت، " تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2012-2013 ،ص15

الخصوم منافع اقتصادية تضحي بها المؤسسة، ويوجد بعض هذه الخصوم سريعة الاستحقاق في الأجل القصير بعضها بطيئة الاستحقاق في الأجل الطويل. وتتكون الخصوم من الأموال الخاصة والديون، الاستحقاقات طويلة وقصيرة الأجل

2.2. الميزانية الاقتصادية: تعبر الميزانية الاقتصادية عن مجموع الاستخدامات الموجهة لدورة الاستغلال (الاستثمارات الصافية والاحتياج في راس المال العامل ومصادر تمويل هذه الاستخدامات (الأموال الخاصة والاستدانة الصافية)

2.3. جدول حسابات النتائج: هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن مجموع المصروفات فتكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية.

تعبر هذه القائمة عن نتيجة المؤسسة وما تقود إليه من ربح أو خسارة، فهي قائمة تعرض فيها جميع إيرادات المؤسسة وما يقابلها من التكاليف والنفقات التي استخدمت لخلق تلك الإيرادات خلال فترة زمنية معينة، ويوضح الجدول خمسة مستويات لنتائجه وهي:

- الهامش الإجمالي: يستخدم الهامش الإجمالي بالمؤسسة التجارية التي يقتصر نشاطها على شراء وبيع البضائع الجاهزة كما يستخدم كذلك بالمؤسسات التي نشاطها صناعي، وهو الفرق بين مبيعات البضائع والبضائع المستهلكة.
- القيمة المضافة: ونقصد بهال القيمة التي تم انتاجها بواسطة مختلف عوالم الإنتاج فهي تمثل الفرق بين ما تم انتاجه وما تم استهلاكه، وتحسب كذلك كما يلي:

القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + انتاج الدورة –(مواد ولوازم + خدمات)

- نتيجة الاستغلال: وتتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال – (مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات الاهتلاك والمؤونات)

- نتيجة خارج الاستغلال: ويعبر عنها بالعلاقة التالية

نتيجة خارج الاستغلال = نواتج خارج الاستغلال – مصاريف خارج الاستغلال

- نتيجة الدورة: وهي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال

2.4. الملاحق: الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:

- المعلومات الكمية أو الرقيمة الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج،
- المعلومات الغير الرقمية وتتمثل في التعليقات.

المطلب الثاني: نشاط التدقيق في المؤسسة

التدقيق هو نشاط موجود لهدف القيام بمختلف الأعمال لضمان الاحترام الفعلي والأنجع لكل الإجراءات الموجودة على مستوى المؤسسة حيث يسهر على ذلك إطار له تكوين وخبرة مهنية في مجال التدقيق المحاسبي بشكل يسمح له بمزاولة أعماله بالشكل المطلوب.

وفيما يلي توضيح لمنهجية عمل التدقيق في كيفية تسيير مهمة التدقيق المحاسبي بالمؤسسة. وتتم هذها لعملية باتباع مختلف المراحل التالية:

1. إنجاز برنامج سنوي للتدخل: حيث تزاول وظيفة التدقيق المحاسبي عملها وذلك بوضع في بداية كل سنة مخطط برنامج سنوي، توضح من خلاله إطار ومجال عملها، كما يمكن لها حالات تدخل استثنائية وهذا بطلب من المصالح المعنية (أحد الوحدات التابعة للمؤسسة، أو من مديرية الوحدة نفسها)، وهذا ما متى ما لوحظ أن هناك خطر مالي أو محاسبي في نشاط ما، ومجال عمل المدقق المحاسبي داخل المؤسسة في برنامجه العادي غير محدد في نشاط أو مصلحة معينة، بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيشمل مثلا:
   - التدقيق الداخلي لوظيفة الإنتاج،
   - التدقيق الداخلي لوظيفة المشتريات،
   - التدقيق الداخلي لوظيفة المخزونات،
   - التدقيق الداخلي للجرد،
   - التدقيق المالي المحاسبي.
2. أعلام الهيئة المعنية بالتدقيق من قبل الهيئة المسؤولة عن برنامج التدقيق (هنا هي مديرية التدقيق ومراقبة التسيير اعتبارا على ان نشاط التدقيق تابع لها إداريا).
3. اجراء حوار مع المسؤولين على الهيئة المعنية بالتدقيق من قبل رئيس المهمة.
4. اجراء حوار مع المسؤولين على الهيئة المعني بالتدقيق، وهذا باستعمال استمارة أسئلة المراقبة الداخلية.
5. تقديم الاستنتاجات إلى المسؤولين الرئيسيين على الهيئة المعنية بالتدقيق من قبل رئيسي المهمة
6. تحرير تقرير مؤقت تبين فيه مختلف خطوات المهمة وكذا مختلف النتائج وتحليلات المستخلصة.
7. تحويله قبل مشروع التقرير النهائي إلى الهيئة المعنية بالتدقيق وهذا من اجل إعطاء تفسيرات عن التحاليل والنتائج المتواصل إليها.
8. استقبال تفسيرات الهيئة المعنية.
9. قياما لمدقق الداخلي بفحص التفسيرات المرسلة بهدف اجراء تصحيح للفهم أو للأخطاء إن وجدت.
10. تحرير تقرير نهائي وارسال نسخة منه إلى الهيئة الإدارية العليا.

المطلب الثالث: خطوات عمل المدقق

عند وصول المدقق لأي مصلحة من هذه المصالح فإن أول سؤال يطرحه من هم مسؤولي هذه المصلحة؟ كم عددهم؟ ووظيفة كل واحد منهم.

حيث تكمل خطوات عمل هذا المدقق على مستوى المصالح التالية:

1. على مستوى مصلحة التموين تكون من خلال:

- فحص فواتير ووثائق مشتريات المواد الأولية للشهر،
- إحصاء حالات المدخلات والمخرجات للمواد الأولية للشهر،
- ثم يطرح المدقق سؤال: هل تم استلام شحنات المواد الأولية في نفس اليوم الذي استلمت في فواتير الشراء؟

2. على مستوى مصلحة الإنتاج تكون ب:

- طلب الوثائق الخاصة باستهلاكيات الشهر من المواد الأولية،
- الوقوف على كيفية سير عملية انتاج الاغدية،
- حالات الإنتاج اليومية في الشهر،
- أسئلة أخرى يطرحها المدقق: من هم المسؤولين عن نقل المواد الأولية من المخازن إلى ورشات الإنتاج؟ ما هو معدل فقدان المواد الأولية؟

3. على مستوى المصلحة التجارية تكون من خلال:

- استخراج كشوف المبيعات خلال الشهر لكل نوع من الاغدية المباعة،
- فحص فواتير ووثائق مبيعات المنتوج النهائي للشهر،
- التأكد من حالات المبيعات خلال الشهر،
- سؤال يطرحه المدقق: هل الزبون يأخذ معه الفاتورة في وقت استلامه للمبيعات؟

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لوحدة بوقيرات

قمنا بعرض الميزانيات المحاسبية لوحدة الذبح والتحويل وذلك لاعداد الميزانية المفصلة والمختصرة وتحليلها بحساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لمعرفة الوضعية المالية للوحدة.

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

سنقوم بعرض الميزانية المحاسبية لوحدة بوقيرات لسنتي 2015 و 2016.

جدول رقم [III-01] : جانب الأصول للميزانية سنة 2015

الأصول		إجمالي 2015	اهتلاكات ممؤونات 2015	صافي 2015	صافي 2014
أصول غير جارية		--	--	--	--
فارق بين الاقتناء		--	--	--	--
تثبيتات معنوية		--	--	--	--
تثبيتات عينية		645413021.38	515626427.81	129786593.57	129967167.18
الأراضي		88162500.00	--	88162500.00	88162500.00
المباني		76930567.62	74705372.40	2225195.22	1990729.03
تثبيتات عينية أخرى		480319953.76	440921055.41	39398898.35	39813938.15
تثبيتات ممنوح امتيازها		--	--	--	--
تثبيتات يجري إنجازها		1688093.68	--	1688093.68	1063492.69
تثبيتات مالية		3183485.15	--	3183485.15	114506.48
سندات موضوعة موضع معادلة		--	--	--	--
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		--	--	--	--
سندات أخرى مثبتة		--	--	--	--
إقراض وأصول مالية أخرى غير جارية		114506.48	--	114506.48	114506.48
ضرائب مؤجلة على الأصل		3068978.67	--	3068978.67	--
مجموع الأصول غير الجارية		65028400.21	515626427.81	134658172.40	131145166.35
أصول جارية		--	--	--	--
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		33561435.03	11290581.92	344323453.11	131895083.24
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		291303326.20	176614487.67	273688838.53	190917366.68
الزبائن		223280271.85	176614487.67	205665784.18	183991416.40
مدينون آخرون		38823508.21	--	38199546.14	2691928.97
الضرائب وما شابهها		38823508.21	--	29823508.21	4234021.31
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة		--	--	--	--
الموجودات وما شابهها		5761976.26	--	5761976.26	3335498.57
الأموال الموظفة وأصول مالية جارية أخرى		--	--	--	--
الخزينة		5761976.26	--	5761976.26	3335498.57

مجموع الصول الجارية		**252679337.49**	**28905069.59**	**623774267.90**	**326147948.49**
المجموع العام للأصول		**1302937.70**	**544531497.40**	**758432440.30**	**457293114.84**

المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

جدول رقم [III-02]: جانب الخصوم للميزانية سنة 2015

الخصوم		**صافي 2015**	**صافي 2014**
رؤوس الأموال الخاصة		--	--
رأسمال تم إصداره		--	--
رأسمال غير مستعان به		--	--
علاوات واحتياطات		--	--
فرق إعادة التقدير		--	--
فوارق المعادلة (1)		--	--
النتيجة الصافية		**-- 73894058.81**	**--70845559.89**
رؤوس أموال خاصة أخرى – الترحيل من جديد		--	--
الحسابات بين الوحدات		**125593496.79**	**7107049.99**
حصة الشركة المدمجة (1)		--	--
حصة ذوي الأقلية (1)		--	--
مجموع رؤوس الأموال الخاصة		**51699437.98**	**63738509.90**
الخصوم غير الجارية		--	--
القروض والديون المالية		**1451398.58**	**1451398.58**
الضرائب المؤجلة		--	--
ديون أخرى غير جارية		--	--
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		**20574619.23**	--
مجموع خصوم غير جارية		**22026017.81**	**1451398.58**
خصوم جارية		--	--
موردون وحسابات ملحقة		**648924974.15**	**465530053.20**
الضرائب		**16846004.19**	**9854393.20**
ديون أخرى		**18934428.97**	**44194202.56**
خزينة الخصوم		**1577,20**	**1577.20**
مجموع خصوم جارية		**684706984.51**	**519580226.16**
المجموع العام للخصوم		**758432440.30**	**457293114.84**

المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

جدول رقم [III-03]: جانب الأصول للميزانية سنة 2016

الأصول		إجمالي 2015	اهتلاكات ممؤونات 2015	صافي 2015	صافي 2014
أصول غير جارية		--	--	--	--
فارق بين الاقتناء		--	--	--	--
تثبيتات معنوية		**1588514.16**		**1588514.16**	--
تثبيتات عينية		**651174034.22**	**521261310.40**	**129912723.82**	**129786593.57**
الأراضي		**88162500.00**	--	**88162500.00**	**88162500.00**
المباني		**77624071.62**	**74834949.46**	**2789122.16**	**2225195.22**
تثبيتات عينية أخرى		**485387462.60**	**446426360.94**	**38961101.66**	**39398898.35**
تثبيتات ممنوح امتيازها		--	--	--	--
تثبيتات يجري إنجازها		--	--	--	**1688093.68**
تثبيتات مالية		**4022779.21**	--	**4022779.21**	**3183485.15**
سندات موضوعة موضع معادلة		--	--	--	--
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		--	--	--	--
سندات أخرى مثبتة		--	--	--	--
إقراض وأصول مالية أخرى غير جارية		**114506,48**	--	**114506.48**	**114506.48**
ضرائب مؤجلة على الأصل		**3908272.73**	--	**3908272.73**	**3068978.67**
مجموع الأصول غير الجارية		**656785327.59**	**521261310.40**	**135524017.19**	**134658172.40**
أصول جارية		--	--	--	--
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		**50806020.84**	**4003279.76**	**46802741.08**	**344323453.11**
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		**130783823.02**	**27521355.98**	**103262467.04**	**273688838.53**
الزبائن		**128514783.27**	**27521355.98**	**100993427.29**	**205665784.18**
مدينون آخرون		**2269039.75**	--	**2269039.75**	**3819546.14**
الضرائب وما شابهها		**0.00**	--	**0,00**	**29823508.21**
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة		--	--	--	--
الموجودات وما شابهها		**5931009.75**	--	**5931009.75**	**5761976.26**
الأموال الموظفة وأصول مالية جارية أخرى		--	--	--	--
الخزينة		**5931009.75**	--	**5931009.75**	**5761976.26**
مجموع الأصول الجارية		**187520853.61**	**31524635.74**	**155996217.87**	**623774267.90**
المجموع العام للأصول		**844306181.20**	**552785946.14**	**291520235.06**	**758432440.30**

المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

جدول رقم [III-04]: جانب الخصوم للميزانية سنة 2016

الخصوم		صافي 2015	صافي 2014
رؤوس الأموال الخاصة		--	--
رأسمال تم إصداره		--	--
رأسمال غير مستعان به		--	--
علاوات واحتياطات		--	--
فرق إعادة التقدير		--	--
فوارق المعادلة (1)		--	--
النتيجة الصافية		**-- 209970050.04**	**-- 73894058.81**
رؤوس أموال خاصة أخرى – الترحيل من جديد		**-- 48845640.69**	--
الحسابات بين الوحدات		**207603.37**	**125593496.79**
حصة الشركة المدمجة (1)		--	--
حصة ذوي الأقلية (1)		--	--
مجموع رؤوس الأموال الخاصة		**258608087.36**	**51699437.98**
الخصوم غير الجارية		--	--
القروض والديون المالية		**1451398.58**	**1451398.58**
الضرائب المؤجلة		--	--
ديون أخرى غير جارية		--	--
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		**20569856.39**	**20574619.23**
مجموع خصوم غير جارية		**22021254.97**	**22026017.81**
خصوم جارية		--	--
موردون وحسابات ملحقة		**522351002.38**	**648924974.15**
الضرائب		**453949.95**	**16846004.19**
ديون أخرى		**5300537.92**	**18934428.97**
خزينة الخصوم		**1577.20**	**1577.20**
مجموع خصوم جارية		**528107067.45**	**684706984.51**
المجموع العام للخصوم		**291520235.06**	**758432440.30**

المصدر: قسم المحاسبة لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات

إعداد الميزانية المالية لسنتي 2015 و 2016

بالاعتماد على الميزانية المحاسبية لوحدة بوقيرات التي تم عرضها سابقا سيتم اعداد الميزانية المالية بشكل مختصر لسنتي 2015 و 2016 وذلك لتسهيل حساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي:

جدول رقم [III-05]:: الميزانية المالية المفصلة لسنتي 2015 و 2016

الأصول	مبالغ سنة 2015	مبالغ سنة 2016	الخصوم	مبالغ سنة 2015	مبالغ سنة 2016
			أموال خاصة :	51699437.98	258608087.36
			النتيجة الصافية	-73894058.81	209970050.04
أصول ثابتة:	134658172.40	135524017.19	الحسابات بين الوحدات	125593496.79	207603.37
تثبيتات معنوية	129786593.57	129912723.82	رؤوس أموال خاصة		48845640.69
تثبيتات مالية	3183485.15	4022779.21	أخرى –الترحيل من جديد		-
قيم الاستغلال:	344323453.11	46802741.08	**ديون طويلة الأجل:**	22026017.81	22021254.97
مخزونات ومنتجات	344323453.11	46802741.08	القروض والديون المالية	1451398.58	145398.58
قيد التنفيذ			مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	2057461.923	20569856.30
قيم محققة:	273688838.53	103262467.04	**ديون قصيرة الأجل:**	684706984.51	528107067.45
الزبائن	205665784.18	100993427.29	موردون وحسابات ملحقة	648924974.15	522351002.38
مدينون آخرون	38199546.14	2269039.75	الضرائب	16846004.19	453949.95
الضرائب وما شابهها	29823508.21	0.00	ديون أخرى	18934428.97	5300537.92
				1577.20	1577.20
قيم جاهزة:	5761976.26	5931009.75			
الخزينة	5761976.26	5931009.75			
كتلة الأصول	758432440.30	291520235.06	كتلة الخصوم	758432440.30	291520235.06

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة الذبح والتحويل – بوقيرات.

جدول رقم [III-06]: : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة AF	134658172.40	أموال خاصة FP	51699437.98
قيم الاستغلال VE	344323453.11	ديون طويلة الأجل DLT	22026017.81
قيم محققة VR	273688838.53	ديون قصيرة الأجل DCT	684706984.51
قيم جاهزة VD	5761976.26	**خزينة الخصوم**	1577.20
كتلة الأصول	758432440.30	**كتلة الخصوم**	758432440.30

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

جدول رقم [III-07]:: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة AF	135524017.19	أموال خاصة FP	258608087.36
قيم الاستغلال VE	46802741.08	ديون طويلة الأجل DLT	22021254.97
قيم محققة VR	103262467.04	ديون قصيرة الأجل DCT	528107067.45
قيم جاهزة VD	5931009.75	**خزينة الخصوم**	1577.20
كتلة الأصول	291520235.06	**كتلة الخصوم**	291520235.06

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية للوحدة بواسطة النسب المالية

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري حول النسب المالية وكيفية حسابها سيتم تطبيقه على الميزانية المختصرة لوحدة بوقيرات.

جدول رقم [III-08]: نسب الهيكلة لسنتي 2015 و 2016

نوع النسبة	العلاقة	سنة 2015	سنة 2016
نسبة التمويل الدائم	$= \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	$\frac{(22026017.81 + 51699437.98)}{134658172.40}$ = 0.5	$= \frac{2202125497 + (-258608087.36)}{135524017.19}$ = - 1.7
نسبة التمويل الذاتي	$= \frac{\text{الأصول الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	$= \frac{51699437.98}{134658172.40}$ = 0.3	$= \frac{-258608087.36}{135524017.19}$ = -1.9

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق:

- بعد إجراء الحسابات نرى بأن نسبة التمويل الدائم في سنة 2015 و 2016 أقل من الواحد وهذا يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر مما يدل على حالة عدم التوازن لأن الأموال الدائمة والتي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة ، وبالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية ليست جيدة.
- أما بالنسبة لنسبة التمويل الذاتي فهي سالبة أي أقل من الواحد خلال السنتين ، وهذا يعني أن الموال الخاصة لا تستطيع أن تمول الأصول الثابتة وبالتالي انعدام فائض تستعمله المؤسسة في تمويل الأصول المتداولة وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي.

جدول رقم [III-09]:: نسب السيولة لسنتي 2015 و 2016

نوع النسبة	العلاقة	سنة 2015	سنة 2016
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل =	623774267.9 / 684706984.51 = 0.9	155996217.87 / 528107067.45 = 0.2
نسبة السيولة المنخفضة	قيم محققة + قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل =	279450814.79 / 684706984.51 = 0.4	109193476.79 / 528107067.45 = 0.2
نسبة السيولة الجالية	قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل =	5761976.26 / 684706984.51 = 0.008	5931009.75 / 528107067.45 = 0.01
نسبة سيولة الأصول	الأصول المتداولة / مجموع الأصول =	623774267.9 / 758432440.30 = 0.8	155996217.87 / 291520235.06 = 0.5

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق:

- نلاحظ من خلال الجداول أن نسبة السيولة العامة خلال السنتين 2015 و 2016 أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في وضعية مالية حرجة وهذا يدل على عدم توفر السيولة فهي غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو زيادة رأسمالها أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.
- من الجداول نلاحظ أن قيمة السيولة منخفضة في سنة 2015 تتراوح بين 0.3 و 0.5 فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة والغير الجاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل، بالنسبة لسنة 2016 فهي أقل من 0.3 مما يدل على أن الحالة غير جيدة وبالتالي عد قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

- من الجداول نرى أن نسبة السيولة الحالية في سنة 2015 و 2016 أقل من 0.2 مما يدل على نقص حجم الأموال المجمدة في خزينة المؤسسة وبالتالي عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة.
- أما نسبة سيولة الأصول فمن خلال الجداول نلاحظ أنها في سنة 2015 أكبر من 0.5 مما يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحول إلى نقدية في المدى القصير وفي سنة 2016 فهي مساوية ل 0.5 مما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.

جدول رقم [III-10]:: نسب النشاط لسنتي 2015 و 2016

نوع النسبة	العلاقة	سنة 2015	سنة 2016
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	51699437.98 / 758432440.30 = 0.06	−258608087.36 / 291520235.06 =-0.8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق:

- نلاحظ من خلال الجداول أن نسبة الاستقلالية المالية منخفضة بسنتي 2015 و 2016 فهي أقل من 0.5 أي تمثل الأموال الخاصة % 50 من مجموع الخصوم ومنه فالمؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكلة بأكثر من الديون أي أنها ليست مستقلة ماليا لأنها تعتمد على الديون دون اعتمادها على مواردها الخاصة.

جدول رقم [III-11]:: نسب المردودية لسنتي 2015 و 2016

نوع النسبة	العلاقة	سنة 2015	سنة 2016
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة * 100	−7389058.81 / 51699437.98 = -1.42	−209970050.04 / −258608087.36 = 0.81
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول * 100	−7389058.81 / 758432440.30 = 0.09	−209970050.04 / 291520235.06 = 0.72
نسبة المردودية التجارية	النتيجة الصافية / الأصول الثابتة * 100	−7389058.81 / 134658172.40 = 0.54	−0209970050.04 / 135524017.19 = -1.54

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق:

- فيما يخص نسبة المردودية المالية من خلال الجداول فهي سالبة بالنسبة لسنة 2015 وهو يدل على عدم فعالية أداء المؤسسة مما يلزمها ذلك على إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة أما بالنسبة لسنة 2016 فهي مرتفعة فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان أفضل مما يدل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية بحيث أن هذه الأخيرة لا تجد صعوبة في جذب مساهمين جدد هذا إذا كانت بحاجة إلى ذلك.
- بخصوص نسبة المردودية الاقتصادية فمن خلال الجداول نلاحظ أنه بسنة 2015 هناك تذبذب في النسبة وهذا راجع إلى تقلبات النتيجة الصافية فالمؤسسة لديها كفاءة ضعيفة في استخدام مواردها لكن تحسن مستواها في السنة الموالية 2016 فهي مرتفعة مما يدل على أن المؤسسة لديها كفاءة جيدة في استخدام مواردها لتحقيق أرباح أفضل .
- من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية بسنة 2015 مرتفعة وهذا على قوة وضعها التنافسي في قطاع نشاطها بالنسبة لمؤسسات أخرى والتي تنشط في نفس القطاع أما بسنة 2016 فالنسبة سالبة وهذا يدل على ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها.

المطلب الثالث: تحليل التوازن المالي للوحدة

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري عن مؤشرات التوازن المالي وكيفية حسابها سيتم تطبيقه في الجانب التطبيقي على الميزانية المالية المختصرة لوحدة بوقيرات التي تم إعدادها سابقا وذلك للفهم أكثر.

جدول رقم[III-12]:: رأسمال العامل لسنتي 2015 و 2016

نوع المؤشر	العلاقة	سنة 2015	سنة 2016
رأسمال العامل	(الأموال الخاصة+ الديون طويلة الأجل) – الأصول الثابتة	73725455.79 -- 134658172.40 -60932716.61 =	– 256405832.39 -- 135524017.19 -372110849.58 =

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية الداخلية لوحدة بوقيرات

التعليق

- من الجداول نلاحظ أن رأسمال العامل سالب في السنتين 2015 و 2016 على المؤسسة تفادي هذه الوضعية ولكن ممكن أن تشتري على الحساب ثم تبيع فلا تتأثر كثيرا لأن هذا لا يعني عدم قدرتها على السداد رغم وجود رأسمال العامل سالب.

جدول رقم [III-13]:: احتياجات رأسمال العامل لسنتي 2015 و 2016

نوع المؤشر	العلاقة	سنة 2015	سنة 2016
احتياجات رأسمال العامل	(قيم الاستغلال+ قيم محققة) – (ديون قصيرة الأجل – خزينة الخصوم)	344323453.11 -- 684705407.31 - 340381954.2=	46802741.08 -- 528105490.25 - 481302749.17 =

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المحاسبية لوحدة بوقيرات

التعليق:

- من الجدول نلاحظ أن احتياجات رأسمال العامل سالب في السنتين 2015 و 2016 وهذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات الدورة.

جدول رقم [III-14]:: الخزينة في سنة 2015 و 2016

نوع المؤشر	العلاقة	سنة 2015	سنة 2016
الخزينة	رأسمال العامل – احتياجات رأسمال العامل	-60932716.61 - (-340381954.2) 279449237.59 =	372110849.58 - (-481302749.17) 109191899.59

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية الداخلية لحدة بوقيرات

التعليق:

- من الجدول تلاحظ أن الخزينة موجبة في كل من السنتين 2015 و 2016 وهذا يعني وجود فائض في الخزينة لذا يجب على المسير المالي أن يوظف الفائض من الأموال ليحقق عائدا للمؤسسة في المدى القصير مع مراعاة الحد الأدنى للسيولة بغرض تجنب الوقوع في صعوبات التسديد.

خلاصة :

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أرض الواقع فتم التعرف على وحدة بوقيرات وتقديم الهيكل التنظيمي لها ومصادر معلومات عملية تقييم الأداء ونشاط التدقيق في المؤسسة وخطوات عمل المدقق بالإضافة إلى عرض الميزانيات المحاسبية بهدف تطبيق المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك بالانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية لوحدة بوقيرات، ولمعرفة الوضعية المالية وتحليل الأداء المالي ، قمنا بدراسة وتحليل الميزانية المالية لحساب النسب المالية ، مع تقديم تعليق لكل نسبة، وكذا حساب مؤشرات التوازن المالي لها.

ومن خلال ما تم دراسته قمنا باستخلاص مجموعة من النتائج كالأتي:

- تبين لنا أن وحدة بوقيرات تعتمد على الديون القصيرة لتمويل أصولها الثابتة كما أنها لا تتوفر على سيولة عامة تساعدها في تغطية التزاماتها القصيرة المدى.
- فقدانها للاستقلالية المالية واعتمادها على الديون أكثر من مواردها الخاصة.
- أما بالنسبة لمردوديتها فكانت سيئة في سنة 2015 وهو ما يدل على عدم فعالية الأداء لكن بسنة 2016 تحسنت مردوديتها وهو دليل على أن المؤسسة بهذه السنة كان لها الكفاءة الجيدة في التسيير الأمثل لمواردها المالية لتحقيق أرباح أفضل.
- كما تبين لنا أن خزينة المؤسسة كانت موجبة وهو دليل على وجود فائض يساعد المسير المالي في توظيفها لتحقيق عائد للمؤسسة في المدى القصير وذلك بمراعاة الحد الأدنى للسيولة بهدف تجنب الصعوبات التي قد تؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على تسديد الدبون.

خاتمة عامة

سعينا من خلال هذه المذكرة للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في " كيف يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية؟" حيث تمت معالجة هذه الإشكالية عبر ثلاث فصول انطلاقا من الفرضيات التي تمت صياغتها في المقدمة ، فتم التطرق في الفصل الأول بشيء من التفصيل إلى دراسة الإطار النظري للتدقيق من تطور تاريخي و مفهوم وأهميته في المؤسسة وذكر أهم المعايير الواجب اتباعها في عملية التدقيق، أما الفصل الثاني فلقد تعرضنا إلى مسار تنفيذ عملية التدقيق والتركيز على أهم المراحل الواجب اتباعها ووضحنا العلاقة بين التدقيق المحاسبي والأداء المالي في المؤسسة وذلك من خلال الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في المؤسسة أما الفصل الأخير والذي كان فصل تطبيقي فحاولنا من خلاله معرفة الوضعية المالية لوحدة بوقيرات وذلك عن طريق تحليل الأداء المالي فقمنا بدراسة وتحليل الميزانية لحساب النسب المالية

وعليه ومن خلال ما تطرقنا إليه في الجانبين النظري والجانب التطبيقي توصلنا إلى النتائج الخاصة باختبار الفرضيات ونتائج عامة مع مجموعة من الاقتراحات

1. **اختبار الفرضيات:**

- بالنسبة للفرضية الأولى والمتمثلة في توقف نجاح التدقيق على اتباع المدقق لمجموعة من المعايير المتعارف عليها، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياسا للأداء الذي يقوم به المدقق في تنفيذه لعملية التدقيق.
- أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة متكاملة مع التدقيق المحاسبي والأداء المالي في المؤسسة حيث يساهم التدقيق المحاسبي في عملية اتخاذ القرار وإدارة المخاطر وكذا محاربة الفساد المالي بالمؤسسة وذلك من خلال ارتباط التدقيق المحاسبي بمجلس الإدارة العليا وبتقديمه توصيات واقتراحات بعد قيامه بفحص السجلات والدفاتر والتأكد من صحتها
- تساعد مؤشرات تقييم الأداء المالي كالنسب المالية على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي نقوم بتشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل استنادا على نتائج تحليل النسب المئوية

2. **النتائج:**

- يعتبر التدقيق المحاسبي وظيفة من وظائف الإدارة يتمثل في الإجراءات المكتوبة والغير المكتوبة والتوصيات الإدارية وطرق العمل التي تساهم في التحكم الأفضل في المؤسسة،
- يعمل التدقيق المحاسبي على اكتشاف الانحرافات وتحديد أسبابها والمتسببين فيها وأخذ إجراءات التحسين ويقوم بتصحيح التأثيرات والانحرافات في قياس الأداء، وضوع التقديرات التي يراعي فيها القدرة على الإنجاز،
- للتدقيق المحاسبي دور فعال وذلك لتعقد العلاقات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة مما يساعد على توفير مختلف البيانات وتقييم الإجراءات مع اقتراح الحلول الممكنة،

- يعتبر نجاح المؤسسات الاقتصادية في التسيير في ظل الظروف الصعبة مرهون بتحسين أدائها عبر كافة مستوياتها,

3. **الاقتراحات**: استنادا إلى النتائج المتواصل إليها قمنا بوضع مجموعة من الاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- دعم وتنظيم وظيفة التدقيق داخل المؤسسة، مثل زيادة عدد الموظفين، تزويد بوسائل الاعلام والتقنيات الحديثة،
- الاهتمام أكثر بمؤشرات الأداء المالي،
- ضرورة وضع اعداد برنامج لمقارنة الأداء الفعلي بالأداء الواجب تحقيقه،
- ضرورة وضع برنامج لتقييم نتائج المؤسسة من سنة لأخرى يسمح باكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات،
- الاهتمام برقابة الأداء بعناصره الثلاثة: الكفاية الإنتاجية، الكفاءة والفعالية من خلال مقارنة الأداء المنفذ فعليا مع ماهو مخطط له،
- خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل المؤسسة من اجل توفير جو مناسب للعمل بكل اتقان واحترام المعايير التي تؤدي الى تحقيق المؤسسة أهدافها.
- ضرورة توضيح اهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي لجميع العاملين بها، وربط هذه الأهداف بالأهداف العامة للقطاع، ليكونوا على دراية بأحوال مؤسساتهم ويتعمق انتماؤهم لها.

4. **آفاق الدراسة:** حاولنا من خلال دراستنا هذه التطرق إلى جانب معين من الدراسة حول التدقيق المحاسبي كأداة فعالة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولضيق الوقت وعدم توفر المراجع اللازمة، وضعنا مجموعة من المواضيع كتتمة لموضوعنا هذا ويكون كآفاق للبحث وهي:

- التدقيق كأداة لضمان الاستقرار المالي في المؤسسة.
- نظم المعلومات المحاسبية ومساهمتها في التدقيق المحاسبي

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- أحمد حلمي جمعة، "مدخل إلى التدقيق الحديث"، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة 2، 2005،
- أحمد محمد نور،" مراجعة الحسابات" ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2007
- إدريس عبد السلام اشتيوي، "المراجعة معايير وإجراءات"، دار الكتاب الوطنية، طبعة 5، ليبيا ،2000
- أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2006،
- إيهاب نضمي ، "تدقيق الحسابات الإطار النظري"، دار وائل للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية ، 2012
- توفيق مصطفى أبو رقية، عبد الهادي اسحاق المصري، "تدقيق ومراجعة الحسابات"، طبعة 1، دار الكندي للنشر والتوزيع، أربد، الأردن، 2000
- جورج دانيال غالي، علي ابراهيم طلبة،" المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة"، بدون ناشر، 2002،
- خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر،الأردن، 2000،
- خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي،" الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات "، المستقبل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 1998
- السعيد فرحات جمعة، "الأداء المالي لمنظمات الأعمال"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2000
- عاطف زاهرة، توفيق سواد، "مراجعة الحسابات والتدقيق"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
- عبد السلام أبو قحف، "أساسيات التنظيم والإدارة"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009،
- عبد الفتاح الصحن، "مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1993،
- عبد الله خالد أمين، "أساسيات في الإدارة المالية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007،
- علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسة و الأداء المالي الاستراتيجية للمصارف"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص67
- عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993،
- غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006،
- كامل بربر، "إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي"، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000، ص125
- لسوس مبارك، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،
- مجيد الكرخي، "تقويم الأداء باستخدام النسب المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2008،
- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003،
- محمد السمير الصبان، "دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية"، الدار الجامعية ، مصر، 1998 ،

- محمد بوتين، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، طبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،
- محمد سمير الصيان، محمد عبد الله عبد العظيم هلال، "الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات "، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000
- ناصر داي عدون، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، دون ذكر سنة النشر،
- نصر صالح محمد، "نظرية المراجعة"، الطبعة الأولى، منشورات دار الأكاديمية، طرابلس، 2011
- وائل صبيحي إدريس، "طاهر محمد منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطافة التقييم المتوازن"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن الطبعة1، 2009،
- وليام توماس، أمرسونهنكي، المراجعة بين التنظير والتطبيق، ترجمة وتعريب أحمد حجاج كمال الدين سعيد وسلطان محمد علي السلطان، دار المريخ ، الرياض ، 1986 ،
- يوسف محمد جربوع، "مراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2007،

2. الرسائل والأطروحات:

- بلعالم عائشة، "دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، دفعة 2014-2015،
- بن عبد الواحد فتيحة، "مراجعة الحسابات ودورها في إستمرارية المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، دفعة 2012-1013،
- بن ناصر محفوظ، "أهمية التدقيق المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر، 2011-2012
- بوبكر عميروش، "دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2011،
- بوقابة زينب، "التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، دفعة 2010-2011،
- خديجة دزايت، " تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2012-2013
- رقية ولد رويس، "أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"، مذكرة لنسل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص محاسبة، المركز الجامعي يحي فارس، مدية، دفعة 2006-2007،
- سعودي مبروك رياض، " دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، دفعة 2012-2013.
- صلاح ربيعة، "المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق"، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دفعة 2004-2005،

- عبد الباقي أحمد، التدقيق المحاسبي على مستوى المؤسسة وعلاقته بالأداء، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة مستغانم، دفعة 2014-2015،
- علي شيتور، "مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، دفعة 2013-2014، ص54
- عمر ديلمي ،" أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص فحص محاسبي، جامعة باتنة، 2007،
- قارة آمنة سنية، "فعاليات التدقيق المحاسبي في أداء المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير،الجزائر، دفعة 2011-2012،
- محمد الطاهر سالمي، "أهمية التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي دفعة2014-2015،
- محمد أمين مازون، " التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، دفعة 2010-2011
- مخلوفي عبد الهادي، "دور التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، دفعة 2015-2016،
- منصر جمال، "مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2015
- يوسف سعادة، " دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، دفعة 2010-2011،

3. المجلات

- بن عنتر عبد الرحمان، "تقييم الأداء لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، المجلة الجزائرية للتسيير الصادرة عن المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية INPED، العدد 1، الجزائر، جوان 2007،
- عبد المليك مزهودة، "الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001،

4. المواقع من الأنترنت

- موقع ستار تايمز،www.startimes.comتم الاطلاع يوم 22-05-2017 على الساعة 12:05

II. المراجع باللغة الفرنسية:

- Françoise GIRAUD et les autre, Contrôle de gestion et pilotage de la performance , GUALINO éditeur , Paris, 2eme édition, 2004,
- HaminiAllel , l'audit comptable et financier , Berti édition , Alger , 2002

الملخص

عرف التدقيق المحاسبي خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا فلم يعد تلك العملية المحدودة التي تقتصر على تدقيق القيود المحاسبية والقوائم المالية، بل وصل إلى أبعد من ذلك حيث أصبح اليوم وظيفة لا يستغنى عنها، باعتباره وظيفة حيوية تقوم عليها جميع الأنشطة.

وتهدف الدراسة التي بين أيدينا إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، حيث شملت دراستنا التطبيقية كيفية تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية والتوازن المالي وتشخيص الوضعية المالية لوحدة الذبح والتحويل بوقيراط.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن التدقيق المحاسبي بالمؤسسة يتسم بالاستقلالية والموضوعية التامة وتوصلنا أن التدقيق المحاسبي يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المحاسبي، الأداء المالي

Resume :

Au cours de ces derniéres année l'audit comptabilité s'est énormément évolué ce n'est plus cette opération limitée qui s'occupe des écritures comptable ou des états financiers incontournable, comme il est une fonction vitale au sien de l'entreprise.

Le but de notre étude est de savoir quel role l'audit comptabilité joue dans l'amélioration de la performance financiére au sien de l'entreprise économoque en algérie, Où notre étude a porté sur la façon dont le budget appliqué pour l'analyse des ratios financiers et l'équilibre financier et le diagnostic de la situation financière de l'unité d'abattage et de transformation

Nous avons conclu par les résultas de notre étude que l'audit comptabilité au sien de l'entreprise et caractérise par l'indépendance , se contribue dans l'amélioration de la perfrmance financiére.

Mots clés : l'audit comptabilité, performance financiére